الفصل الثالث عشر

الحكومة الديمقراطية فى أمريكا

لاتغيب عنى الصعوبات التى تكتنف هذه الناحية من الموضوع الذى أنا بصدده ؛ ومع أن كل عبارة أذكرها هنا قد تصطدم فى بضع نقاط بمشاعر الأحزاب المختلفة التى اقتسمت فرنسا ، فإنى لن أتحرج ، مع ذلك عن ذكر رأيى كاملاً غير منقوص .

إن الناس فى أوربا لفى حيرة من أمر الطريقة التى ينبغى أن يعبروا بها عن آرائهم فى السمة الحقيقية التى تتميز بها الديمقراطية الصحيحة ، وفى نزعاتها الدائمة ، ذلك لأن فى أوربا مبدأين متعارضين . ولسنا ندرى ما ينبغى أن يعزى إلى هذين المبدأين أو إلى تلك الأهواء التى يستثيرها هذا النزاع فى نفوس الناس . أما فى أمريكا فالحال ليست على هذا المنوال . ففيها يحكم الشعب دون أن يعترض سبيله عائق ما ، وليس أمامه أخطار جسام تهدده فيخشاها ، ولا لحقت به أضرار فيثأر لها . فالديمقراطية الأمريكية حرة فى أن تسير حيث توجهها ميولها . فاتجاهها الطبيعى ونشاطها مطلقان لايحدهما حد ، ففيها يستطيع المرء إذن أن يبدى رأيه فيما للديمقراطية من سمات حقيقية ؛ وليس يهم هذا البحث شعباً ما أهمية حقيقية ، بقدر ما يهم الشعب الفرنسى ويفيده ؛ هذا الشعب الذى يسوقه دائماً وبشكل أعمى حافز ، لا يقاوم . فقد يدفعه نحو حالة قد تكون استبدادية أو جمهورية ، ولكنها على أية الحالتين ، ستكون ديمقراطية ، ما فى ذلك شك .

الانتخـــاب العـــام

سبق أن أشرت إلى أن ولايات الاتحاد الأمريكى كلها ، أخذت بمبدأ الانتخاب العام ، ومن ثم رأينا هذا المبدأ قائماً معمولاً به فى مجتمعات تشغل درجات شتى فى السلم الاجتماعى . وقد سنحت لى فرص عدة أن أشاهد تأثيره فى مواضع مختلفة ، وبين أجناس من الناس يكاد كل منها أن يكون غريبا على الآخر ، من حيث اللغة والدين ، وطرق المعيشة . فرأيته فى لويزيانا وفى نيوإنجلند ، وجورجيا كما رأيته فى كندا . وقد أشرت كذلك إلى أن مبدأ الانتخاب العام أبعد من أن يحدث فى أمريكا جميع النتائج السيئة أو الحسنة التى تنتظر منه فى أوربا ، وإلى أن نتائجه فيها تختلف كل الاختلاف عما يظنه الناس عادة .

اختيار الشعب ، وما تؤثره اتجاهات الديمقراطية الأمريكية بفطرتها من هذا الاختيار

يندر أن يوضع أقدر الرجال على رؤوس الشئون العامة - سبب هذه الظاهرة - ليس حسد الطبقات الدنيا للطبقات العليا فى فرنسا شعوراً فرنسياً ، ولكنه شعور ديمقراطى محض - السبب فى أن أنبه الناس وأبرزهم فى أمريكا كثيراً ما يبتعدون عن الشئون العامة من تلقاء أنفسهم .

يميل كثير من الناس فى أوربا إلى الاعتقاد بأن من فوائد الانتخاب العام الكبرى أن يعهد بإدارة شئون البلاد إلى من هم جديرون بثقة الجمهور ، ولكنهم لايجهرون بهذا الاعتقاد أو هم يجهرون به دون أن يؤمنوا به . فهم يسلمون بأن الشعب لا يستطيع أن يحكم نفسه ، ولكنهم يؤكدون أن الناس يرغبون دائماً فى إسعاد دولتهم ، ويعرفون بفطرتهم كيف يميزون أولئك الذين تحفزهم نيات طيبة ، والذين هم أولى الناس بتولى السلطة العليا . وإنى لأعترف هنا بأن ملاحظاتى فى أمريكا لاتتفق بحال مع هذه الآراء . فلما وصلت إلى الولايات المتحدة دهشت أن أجد بين المواطنين عددا كبيراً من ذوى العقول الراجحة والمواهب الممتازة ، وقليلاً جداً منهم بين رؤساء الحكومة . ولا يخفى أنه من الحقائق الثابتة أن أقدر الرجال فى الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر يندر أن يوضعوا على رأس إدارة الشئون العامة . ويجب أن نعترف بأن هذه النتيجة جاءت بنسبة تجاوز الديمقراطية فيها كل حدودها السابقة . والظاهر أن جنس الساسة الأمريكيين قد هبط هبوطاً محسوساً فى الخمسين سنة الأخيرة .

ولهذه الظاهرة أسباب عدة . فمن المستحيل الارتفاع بذكاء الشعب عن مستوى معين ، مهما بذلنا فى سبيل ذلك من جهود جبارة ، ومهما كانت إمكانات اكتساب المعلومات ، ومهما انتشرت طرق التدريس السليمة ورخصت نفقات الدراسة . فالعقل البشرى لايمكن أن يدرب ويرق دون تخصيص وقت طويل ينفق فى تحقيق هذه الأغراض .

إن السهولة - كبيرة كانت أو صغيرة - التى يستطيع بها الناس أن يعيشوا دون أن يشتغلوا بعمل ما ، تعد علامة طيبة على مدى التقدم الفكرى . وهو مدى قد يكون بعيداً فى بعض البلاد ، وقريباً فى أخرى . ولكن لابد من وجوده فى مكان ما ، مادام الشعب مضطراً للعمل على كسب رزقه ، أى مادام هو الشعب . فمن الصعب إذن أن نتصور دولة جميع مواطنيها مستيرون كل الاستارة ، كما أنه من الصعب أن نتصور دولة كل مواطنيها أغنياء . فهاتان الصعوبتان متلازمتان . هذا ، وإنى لأسلم كل التسليم بأن المواطنين فى جملتهم يرغبون مخلصين فى أن تسعد بلادهم وتهنأ ، بل أسلم بأكثر من ذلك ، بأن الطبقات الوضيعة تخلط اعتبارات شخصية بوطنيتها أقل مما تخلطها بها الطبقات العليا ،

ولكنها مع ذلك يشق عليها أن تستبين خير الوسائل التى تؤدى إلى ذلك الغرض الذى تتمناه مخلصة كل الإخلاص . فلابد من ملاحظات طوال مضنية ، ومن معرفة واسعة لتكوين فكرة صحيحة عادلة عن خلق شخص واحد . وكثيراً ما يخفق الرجال الموهوبون فى ذلك ويضلون السبيل إليها . فهل من المستطاع إذن أن يتصور أحد أن ينجح الجمهور فى ذلك ؟ فليس لدى الشعب الوقت ، ولا الوسائل لاستقصاء مثل هذا الأمر . فتراهم يصلون إلى نتائج فى تسرع وعجلة ، وعلى أساس بحث سطحى لأبرز معالم المسألة . فكثيراً ما استطاع دجالون من كل نوع أن يرضوا الشعب ، على حين يفشل أخلص أصدقائه فى الظفر بثقته بهم .

ومع ذلك فالديمقراطية لايعوزها دائماً سداد الحكم هذا فحسب ، وهو السداد الذى لاغنى عنه فى اختيار الرجال الجديرين بالثقة بهم حق الجدارة ، بل كثيراً ما لايكون لديها حتى الرغبة فى البحث عنهم . ولا سبيل إلى نكران أن المؤسسات الديمقراطية تتجه بقوة إلى استثارة الحسد فى قلوب الناس ، لا لأنها تقدم لكل فرد الوسائل التى تمكن له من النهوض بنفسه حتى يكون فى مستوى واحد مع غيره ، بل بسبب أن هذه الوسائل تخيب دائماً آمال من يستعملونها . فالمؤسسات الديمقراطية توقظ فى النفوس شهوة إلى المساواة ، وتعمل على تغذيتها فيها ، ولكن هذه المؤسسات لاتستطيع أبداً أن ترضى فيهم هذه الحميا نفسها . فهذه المساواة الكاملة تظل تتفلت من قبضة الشعب فى اللحظة التى يتوهم أفراده أنهم قد قبضوا عليها ، و« تطير منهم إلى الأبد » كما يقول بسكال . فترى الشعب مستثاراً فى سعيه وراء ميزة معينة تزداد قيمتها فى نظره لأنها ليست بعيدة عن متناوله البعد الذى يجعلها مجهولة له ، ولا هى قريبة منه القرب الذى ييسر له الاستمتاع بها . فالطبقات الدنيا يداعبها الأمل فى النجاح ، ويضايقها عدم الوثوق من بلوغه . فلا غرو إن كانوا ينتقلون من التحمس فى السعى والمطاردة إلى الإعياء الناشىء عن عدم التوفيق ، ثم إلى مرارة الفشل والخيبة . فكل ما يعلو عن طاقتهم يبدو لهم عقبة فى سبيل تحقيق أمانيهم . ولا يوجد تفوق ما ، مهما كان مشروعاً لايعد فى نظرهم مصدر مضايقة لهم وإعنات .

يظن كثير من الناس فى فرنسا أن تلك النزعة الخفية التى تدفع الطبقات الدنيا إلى إقصاء رؤسائهم إلى أبعد مدى مستطاع عن إدارة الشئون العامة ، أمر خاص بفرنسا وحدها . فهذا يجافى الصواب . فليست النزعة التى أشير إليها بنزعة فرنسية ، وإنما هى نزعة ديمقراطية . وقد تكون ثمَّ ظروف سياسية تستثيرها وتشحذها ، ولكن أصلها يرجع إلى سبب أكبر من هذا .

لايكره الشعب فى الولايات المتحدة طبقات المجتمع العليا ، ولكنه لايميل إليهم ؛ ويحرص كل الحرص على استبعادهم عن ممارسة السلطان . فالأمريكيون لايخشون ذوى المواهب العالية ولكنهم قلما يحبونهم . وعلى الجملة فكل من يرتفع بغير معونة الشعب يندر أن يفوز بالحظوة لديه .

إن كانت النزعات الطبيعية للديمقراطية ، هى التى تجعل الشعوب تتحرج من أن تختار حكامها من بين المواطنين النابهين ، فثم نزعة أخرى لا تقل عنها قوة تجعل هؤلاء النابهين يبتعدون عن ميدان السياسة الذى يصعب عليهم كل الصعوبة أن يحتفظوا فيه بشخصياتهم وباستقلالهم ، أو أن يتقدموا فيه من غير أن يتذللوا لغيرهم وأن يتملقوهم . وقد عبر المستشـــار كنت(Kent) عن هذا الرأى بصراحة فقال وهو يمتدح ذلك الجزء من الدستور الذى خول للهيئة التنفيذية أن تعين القضاء .. « من المحتمل أن يكون أصلح الناس للقيام بأعباء هذه الوظيفة السامية هم أولئك الذين عرفوا بشىء من التحفظ فى سلوكهم ، وبالصراحة فى الاستمساك بمبادئهم أكثر مما ينبغى . وهذا لا يجعل أغلبية الناس تنتخبهم فى البلاد التى تجرى على مبدأ الانتخاب العام » . هذه كانت الآراء التى تنشر فى أمريكا سنة ١٨٣٠ دون أن تلقى أية معارضة .

هذا وقد ثبت لدى ثبوتاً كافياً أن الانتخاب العام لا يمكن أن يكون ضماناً لحكمة الاختيار الشعبى وسداد رأيه ؛ وأيًا كانت فوائده فهذه ليست بإحداها .

الأسباب التى قد تصلح بعض الشىء من نزعات الديمقراطية هذه

النتائج العكسية التى تحدثها الأخطار الجسيمة فى الأمم وفى الأفراد - لم قام كثيرون من الأشخاص الممتازين على رأس الشئون العامة فى أمريكا من خمسين سنة مضت - تأثير أهل العلم والأخلاق الفاضلة الرصينة فى اختيار الشعب ممثليه - مثال ذلك من نيوإنجلند - ولايات الجنوب الغربى - كيفية تأثير بعض القوانين فى اختيار الشعب لممثليه - إجراء الانتخاب على مرحلتين - أثر هذا النظام فى تأليف مجلس الشيوخ .

كثيراً ما يوفق الشعب إلى اختيار أقدر مواطنيه وأكفأهم لإنقاذ الدولة عندما تكون الأخطار الجسام قد أحدقت بها . ولا يخفى أن الإنسان يندر أن يحتفظ بمستوى اتزانه المعهود فيه ، عندما يجد نفسه فى ظروف متأزمة بالغة الحرج . فهو إما يرتفع عن مستواه هذا أو يهبط دونه . وهذا ، يصدق على الأمم كما يصدق على الأفراد . فأحياناً تفت الأخطار الشديدة فى همة الشعب وتشلها بدلاً من أن تشحذها . فهى تستثير نفوسهم ، وتحرك انفعالاتهم دون أن توجهها . وبدلاً من أن تجعل تفكيرهم جلياً واضحاً تعكره ، وتشيع فيه الاضطراب . لقد ظل اليهود يقاتلون بعضهم بعضاً والدخان يتصاعد من أنقاض هيكلهم المحترق[1] . ولكن المألوف مع ذلك أن الأمم والأفراد إذا ما دهمتهم الأخطار تجلت فيهم فضائل خارقة للعادة تنشأ من اقتراب الخطر الشديد منهم ، وعندئذ تبرز

---

(١) وقيل إنه بينما كان محمد الثانى سلطان العثمانيين يحاصر القسطنطينية فى سنة ١٤٥٣ كان البيزنطيون يتجادلون داخلها جدالاً حاداً فيما إن كان الملائكة ذكوراً أو إناثاً .

شخصيات عظام ، كما تبرز المبانى التى يخفيها ظلام الليل سامقة مضيئة ، إذا ما حدثت حرائق فألقت عليها وهجها . ففى مثل هذه الأوقات العصيبة الخطرة لا يتردد ذوو العبقرية فى أن يتقدموا الصفوف . فعندما يستولى الذعر على مشاعر الشعب من جراء ما يدهمهم من أخطار تهدد حياتهم يتناسى الناس الحسد ، ولا يعودون ينفسون على هؤلاء العباقرة عبقريتهم . فليس من النادر إذن أن يخرج من صناديق الاقتراع رجال أفذاذ مشهورون .

أشرت من قبل إلى أن الساسة الأمريكيين فى العصر الحاضر دون أولئك الذين تزعموا إدارة الشئون العامة فى الخمسين سنة الماضية بكثير . ويرجع ذلك إلى قوانين البلاد ، كما يرجع إلى ظروفها الخاصة . فبينما كانت أمريكا مشغولة بالنضال فى سبيل قضية استقلالها العظمى ، وبالعمل على أن تنضى عن كواهلها النير الذى ألقته عليها أمة أخرى ؛ وبينما هى على وشك تبشير العالم بمولد أمة جديدة – بينما هى كذلك إذا بهمة أهليها تسمو إلى المستوى الذى تتطلبه أغراضها النبيلة . ففى غمرة النشوة الكبرى هب الرجال الممتازون من تلقاء أنفسهم . ومن غير أن ينتظروا دعوة أمتهم لهم ، فالتف حولهم الشعب وسلمهم مقاليد أموره رجاء أن يساندوه فى محنته . ولكن أمثال هذه الأحداث قليلة ، والأحكام يجب أن تبنى على مجرى الأحداث العادى ، لا على النادر منها .

فإن كانت الأحداث العابرة قد تكبح أهواء الديمقراطية فى بعض الأحيان ، فإن عقلية الجماعة وعاداتها الأخلاقية لتؤثر فى تلك الأهواء أثراً أقوى وأدوم – وهذا ما يشاهد فى الولايات المتحدة .

ففى نيوإنجلند ، حيث نشأ التعليم ونشأت الحرية فى كنف الدين والأخلاق ، وحيث المجتمع مستقر قد أنضجته السنون ، مما أدى به إلى تكوين مبادىء وعادات راسخة – اعتاد الناس أن يحترموا الرجال ذوى العقول الكبيرة والأخلاق العالية ويذعنوا لهم فى غير تشكك فى نياتهم ومقصدهم ، وإن كانوا لا يقيمون وزناً لجميع الميزات التى تضفيها الثروة والنسب على بعضهم . فلا غرو إن أحسنت الديمقراطية فى نيوإنجلند اختيار الرجال أكثر مما تحسنه فى أى بلاد أخرى .

وكلما انحدرنا صوب الجنوب نحو تلك الولايات التى فيها المجتمعات أحدث نشأة وأقل قوة ، وحيث التعليم أقل انتشاراً ، ومبادىء الأخلاق والدين والحرية أقل انسجاماً مما فى غيرها – وجدنا ذوى المواهب وأولى الفضل ، قلة بين أولئك الذين بيدهم الحل والربط فى البلاد .

وأخيراً إن وصلنا إلى ولايات الجنوب الغربى الجديدة[1] التى لم تتكون دساتير

---

(١) يشير توكفيل هنا إشارة بعيدة إلى الفرق بين الشمال والجنوب وإلى أثر الاستكثار من الاعتماد على الرقيق ، ولكنا سيتحدث إلينا طويلا عن ذلك فيما بعد .

مجتمعاتها إلا بالأمس القريب ، ولم تظهر فيها بعد سوى أمشاج من جماعات المغامرين والمضاربين ، استولت علينا الدهشة ممن نيطت بهم السلطة العامة ، ولم يسعنا إلا أن نتساءل عن تلك القوة ، المستقلة عن التشريع . وعمن يوجهونه . التى يمكن أن تحمى بها الدولة ويزدهر بها المجتمع .

ثمة قوانين معينة ، وديمقراطية بطبيعتها ، تعاون مع ذلك ، إلى حد ما ، على تصحيح اتجاهات الديمقراطية الخطيرة هذه . فعندما يدخل المرء مجلس النواب فى واشنطن ، يعجب مما يشاهده من جفاء سلوك هذا المجلس الكبير . فقلما يصادف المرء بين أعضائه رجلاً ممتازاً ، فكلهم ، أو جلهم ، خاملون لاتوحى إليك أسماؤهم بشىء يذكر ، فأغلبهم من محامى الأرياف وأصحاب الحرف والمتاجر ، بل إن فيهم من هم من أدنى طبقات المجتمع . ففى بلاد انتشر فيها التعليم حتى صار عاماً ، يقال إن نواب الأمة لايحسنون دائماً أن يكتبوا عبارة صحيحة !

وغير بعيد عن مجلس النواب يقوم مجلس الشيوخ الذى يضم مبناه الضيق نسبة كبيرة من أعلام الرجال الأمريكيين ، فيندر أن نجد بينهم واحداً لم يكن معروفاً بالنشاط وبالنجاح فيما يزاوله من أعمال . فهذا المجلس يضم كبار المحامين البارعين ، والقواد البارزين ، والقضاة العدول ، والساسة المشهورين ممن تشرف حججهم أعظم مناقشات تجرى فى برلمانات أوربية .

فكيف حدث هذا التناقض العجيب يا ترى ؟ ولم اجتمع أقدر المواطنين فى أحد المجلسين وخلا منهم الآخر ؟ ولم عرف المجلس الأول بعناصره الجافية الغليظة ، وبدا الآخر كأنه يحتكر ذوى المواهب والفكر ؟ لقد انبثق هذان المجلسان عن الشعب ، وكلاهما اختير بالانتخاب العام ، فلم يحدث أن سمع صوت من أمريكا يؤكد أن مجلس الشيوخ يعادى مصالح الشعب ؛ فما عسى أن يكون سبب هذا الفرق الكبير المذهل ؟ السبب الوحيد الذى أراه كافياً لتعليل هذا الفرق هو أن الشعب نفسه هو الذى يختار مجلس النواب مباشرة ، على حين يختار أعضاء مجلس الشيوخ هيئة هى نفسها منتخبة . فهيئة المواطنين كلها تختار الهيئة التشريعية فى كل ولاية ، ويخوّل الدستور الفدرالى (الاتحادى) هذه المجالس التشريعية إلى عدد معين من الهيئات الانتخابية تقوم باختيار أعضاء مجلس الشيوخ . فالشيوخ يختارون إذن بطريقة غير مباشرة من طرق تطبيق نظام الانتخاب العام ، لأن المجالس التشريعية التى تختارهم ليست بهيئات أرستقراطية ، ولا هى هيئات ذات امتيازات خاصة ، حصلت على حق الانتخاب بوصفها هيئات ، ولكنها هيئات تختارها جملة المواطنين ؛ كل سنة . وبذلك يتسنى اختيار عدد كاف سنوياً من الأعضاء الجدد لتحدد التعيينات لمجلس الشيوخ . ولكن إيصال السلطة الشعبية هذا ، عن طريق مجلس من رجال مختارين يكفى لأن يحدث فيه تغييراً هاماً ، إذ أنه يهذب تفكيره ، ويحسن اختياره . فالرجال

الذين يختارون على هذا النحو يمثلون أغلبية الشعب التى تتولى حكم البلاد خير تمثيل ، ولكنهم لايمثلون منه إلا الأفكار النبيلة الذائعة فى الجماعة ، والنزعات الكريمة التى تحفزها إلى أن تقوم بأعمالها ، أكثر مما تمثل الأهواء التافهة التى كثيراً ما تعكر صفوها ، أو الرذائل التى تشوه سمعتها .

ولابد من أن يأتى الوقت الذى تضطر فيه الجمهوريات الأمريكية إلى الا ستكثار من إدخال نظام الانتخاب الذى على درجتين ؛ هذا ، ضمن نظامها الانتخابى ؛ وإلا هلكت شر هلكة وسط متاعب الديمقراطية .

أنا لاأتردد فى التسليم بأن نظام الانتخاب العجيب هذا ، هو ، فى رأيى ، الوسيلة الوحيدة لجعل ممارسة السلطة السياسية فى مستوى كل طبقات الشعب . إن الذين يأملون أن يحولوا هذا النظام إلى سلاح خاص بحزب من الأحزاب ، والذين يخشون أن يستخدموه ، كلاهما ، مخطىء .

تأثير الديمقراطية الأمريكية فى قوانين الانتخاب

إن كانت الانتخابات نادرة الحدوث ، تعرضت الدولة لأزمات عنيفة - وإن كانت كثيرة متوالية أوجدت فيها تهيجاً ، أشبه بتهيج المحموم - آثر الأمريكيون الأخذ بثانى هذين الشرين - تغيير القوانين - آراء كل من هاملتن .. وماديسون .. وجفرسون فى الموضوع .

إن كانت الانتخابات لاتحدث إلا فى فترات متباعدة تعرضت الدولة لاضطراب عنيف فى كل مرة يجرى فيها انتخاب ، وعندئذ تبذل الأحزاب أقصى ما تستطيعه من جهود لتفوز بغنيمة يندر أن تكون فى متناولها . وإذ كان هذا الشر يستعصى على العلاج بالنسبة للمرشحين الذين يفشلون ، وجب أن تخشى كل شىء من جراء فشلهم هذا فى تحقيق مطامعهم . أما إن كان من المنتظر أن تتكرر المعركة بعد قليل ، تذرعت الأحزاب المهزومة بالصبر .

وإن كان حدوث الانتخابات يتكرر بسرعة ، فتكرر حدوثها هذا يستبقى المجتمع فى حالة أشبه بحالة المحموم ، ويجعل الشئون العامة فى حالة عدم استقرار مستمرة . وهكذا تتعرض الدولة من جهة ، لأخطار الثورة ، والانقلاب ، وتتعرض من جهة أخرى لتغيير متصل . فالحالة الأولى تهدد كيان الحكومة نفسه ، على حين تحول الثانية دون قيام سياسة ثابتة مطردة . هذا ، وقد آثر الأمريكيون ثانى هذين الشرين على أولهما ، ولكن وصولهم إلى هذه النتيجة كان بسليقتهم لاعن تفكير وروية ، إذ لايخفى أن الميل إلى التنوع شهوة من تلك الشهوات التى تتميز بها الديمقراطية ، ومن ثم كانت تشريعاتهم تتغير بشكل عجيب .

ويعتقد كثير من الأمريكيين أن عدم استقرار قوانينهم هذا نتيجة لازمة لنظام ثبت أن

نتائجه العامة مفيدة ، ولكن لم يحاول أحد فى الولايات المتحدة أن ينكر عدم الاستقرار هذا ، أو يحاول أن يجادل فى أنه ليس بالشر الجسيم .

فبعد أن برهن « هاملتن »[١] على فائدة القوة التى تستطيع أن تمنع نشر القوانين الفاسدة ، أو أن تعطله على الأقل ، قال : « ربما كانت القوة التى تستطيع أن تمنع سن القوانين الفاسدة ، تستطيع كذلك أن تحول دون وضع القوانين الصالحة ، فيجوز أن تستخدم لتحقيق هذا الغرض أو ذاك . ولكن هذا الاعتراض لا وزن له عند أولئك الذين يستطيعون أن يقدروا مدى الأضرار التى تنجم عن عدم استقرار القوانين وكثرة تغييرها ، وهما أسوأ وصمة فى جبين حكوماتنا وفى عبقريتها » .

وقال فى موضع آخر : « يبدو لى أن سهولة وضع القوانين والإفراط فيه هما الداءان اللذان تتعرض لهما حكوماتنا كل التعرض » .

وقد أوضح « جفرسون »[٢] نفسه هذه الأخطار ذاتها ، وجفرسون أعظم ديمقراطى أنجبته الديمقراطية الأمريكية إلى الآن . فقال : « إن عدم استقرار قوانيننا مصدر متاعب خطيرة كل الخطر ، حقاً . وكان الواجب علينا أن نتحاشاه بأن نقرر وجوب مضى سنة كاملة بين عرض أى مشروع قانون ، وإقراره ؛ ثم يجب أن يناقش بعد ذلك ، وتؤخذ عليه الأصوات ، من غير أن يسمح بإحداث أى تغيير فيه . أما إن كانت الأحوال تقتضى قراراً سريعاً حاسماً ، فيجب أن يتقرر ذلك بأغلبية لا تقل عن ثلثى كل مجلس على حدة ، بدلاً من الاكتفاء بأغلبية بسيطة » .

الموظفون العامون فى الديمقراطية الأمريكية

مظهر الموظفين العامين فى أمريكا بسيط ، وليس لهم زى رسمى يميزهم - وجميع الموظفين العامين يتقاضون أجوراً - نتائج النظام السياسية - لا مجال لاتخاذ السياسة حرفة فى أمريكا - نتائج ذلك .

لا يتميز الموظفون العامون فى الولايات المتحدة بشكل يفصلهم عن سائر الشعب ، فليس لهم قصور ، ولا حراس ، ولا حلل فاخرة تميزهم[٣] . فبساطة مظهر الذين بيدهم

---

(١) هو ألكسندر هاملتن (١٧٥٥ - ١٨٠٤) سياسى أمريكى . كان فى البداية السكرتير الخاص لجورج واشنطن ، وأركان حربه فى حرب الاستقلال . وكان فى سياسته ميالا إلى تكوين حكومة قوية مركزية ؛ ويعد مؤسس الحزب الفدرالى . عين وزيراً للمالية (١٧٨٩ - ٩٥) ثم اشتغل بالمحاماة . وقتل (١٨٠٤) فى مبارزة مع خصم سياسى .

(٢) توماس جفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦) الرئيس الثالث للولايات المتحدة - إليه يعزى تحرير إعلان الاستقلال . عين حاكماً لفرجينيا (١٧٩٩ - ٨١) .

(٣) لا يخفى ما فى هذا القول العام من إسراف ، بقدر ما فيه من تناقض . فالتاريخ ، وبخاصة التاريخ القديم ، يفنده . فكل جمهورية قامت كانت لها حكومتها وكثيراً ما كان الشعب يفخر بها ويعتز .

السلطة هذه لا تتصل بخصائص الخلق الأمريكى فحسب ، بل تتصل كذلك بمبادىء المجتمع الأساسية . فليست « الحكومة » فى نظر الديمقراطية أمراً نافعاً ، بل هى شر لابد منه . فلا مناص من تزويد الموظفين العامين بقسط كاف من السلطة ، حتى تتحقق الفائدة المرجوة منهم . أما مظهر السلطة المادى ، فليس بالشىء الذى لاغنى عنه لحسن إدارة شئون البلاد ، فضلا عن أنه قد يجرح مشاعر الجمهور لغير داع ، والموظفون العامون أنفسهم يدركون حق الإدراك أنهم لايستطيعون أن يستمتعوا بتفوقهم على إخوانهم المواطنين ، ذلك التفوق الذى يستمدونه من سلطتهم ، إلا على شريطة أن يسلكوا معهم السلوك الذى يشعر الجماعة بأنهم جميعاً فى مستوى واحد . فالموظف العام فى الولايات المتحدة بسيط فى آدابه على الدوام ومقابلته سهلة ميسورة لأى إنسان ، وهو يولى كل ما يطلب منه أداؤه حقه من العناية الواجبة ، ويجيب عما يسأل عنه فى لطف ومجاملة . وقد راقنى هذه الصفات التى تتحلى بها الحكومة الديمقراطية ، وأعجبت بذلك الاستقلال الجدير بالرجولة ، والذى يؤدى إلى احترام الوظيفة لا الموظف ، ولا يهتم بمظهر السلطة وأماراتها أكثر مما يهتم بالرجل الذى يمثله نفسه .

وفى اعتقادى أن الأثر الحقيقى الذى يمكن أن تتركه الحلة الرسمية فى نفوس الناس ، فى عصر مثل عصرنا الذى نعيش فيه ، أمر قد بولغ فيه أكثر مما ينبغى . فلم أشاهد قط فى أمريكا أن قل احترام الناس لموظف عام وهو يؤدى ما عليه من أعمال ، بسبب أنه لا يتميز بعلامات مصطنعة تنم عن مكانته وفضله . ومن جهة أخرى ، فمن المشكوك فيه كل الشك أن الزى الخاص يحمل الموظف العام على احترام نفسه . إذا لم يكن ميالاً هو نفسه إلى ذلك بطبعه . فإن كان القاضى أو الموظف الكبير يسخر من المتقاضين الماثلين أمامه ، ويتندر عليهم ، أو يهز كتفيه ازدراء بهم وهو يستمع إلى دفاعهم عن قضاياهم ، أو أن يتسم فى أثناء سردهم وقائع التهم الموجهة إليهم - وتلك حالات ليست بالنادرة فى فرنسا - فإن كان القاضى يفعل ذلك ، وددت لو أنى جردته من زيه الرسمى ، لأرى إن كان ، وهو يلبس ما يلبسه سائر المواطنين العاديين لايتذكر شيئاً من كرامة بنى الإنسان الطبيعية .

ليس فى الولايات المتحدة موظف عام له زى رسمى ، ولكن لكل منهم مرتب يتناوله . وهذا أيضاً مما ينشأ عن المبادىء الديمقراطية بشكل طبيعى أكثر مما سبق أن ذكرناه . وقد ترخص الديمقراطية للموظفين بشىء من الفخامة والأبهة ، ولها أن تلبس ضباطها الحرير والذهب من غير أن تسىء إلى مبادئها إساءة خطيرة . فالميزات التى من هذا القبيل عابرة زائلة فهى تتعلق بالمكان ، وليس بالإنسان نفسه . ولكن إن كان الموظفون لاينالون أجوراً على ما يؤدونه من أعمال ، لتكونت طبقة ثرية مستقلة من الموظفين العامين سرعان ما تصبح أساساً لأرستقراطية . وإن كان الشعب يظل يحتفظ بحقوقه الانتخابية ، فإن اختياره يصبح مقصوراً على طبقة معينة من المواطنين .

لو أن جمهورية ديمقراطية طلبت من موظفيها الذين يتناولون أجوراً أن يعملوا بدون أجر ، لحق لنا أن نستنتج ، ونحن مطمئنون : أن هذه الدولة تتجه نحو الملكية . وإذا شرعت

دولة ملكية فى أن تدفع أجور الموظفين العامين الذين لم يكونوا يتناولون أجوراً من قبل ، فتلك علامة أكيدة على أنها تتجه نحو شكل من أشكال الحكومة استبدادى . أو جمهورى . إن إحلال الموظفين المأجورين محل الموظفين الذين يعملون بغير أجر . هو نفسه . فى رأيى . كان لإحداث انقلاب حقيقى .

إن عدم وجود موظفين يعملون بدون أجر فى أمريكا أمر . يعد . فى نظرى ، دليلاً من أبرز الأدلة على السيطرة المطلقة التى تمارسها الديمقراطية فى تلك البلاد . فالخدمة العامة جميعها ، أيًّا كان نوعها ، يدفع نظيرها مرتبات أو أجور . وبذلك لا يكون لكل إنسان الحق فى تولى القيام بمثل هذه الخدمات فحسب . بل يجد كذلك الوسائل التى تمكنه من القيام بها . ومع أن جميع المواطنين فى البلاد الديمقراطية أهل لتولى الوظائف ، فليسوا جميعا يجدون فيها ما يغريهم بالسعى وراءها ، فإن عدد طلاب الوظائف وكفاياتهم تقيد مجال الاختيار من بين المرشحين ، أكثر مما تقيده الشروط الموضوعة لاختيارها .

وفى الأمم التى تستخدم طريقة الانتخاب فى كل شىء ، لا يمكن أن يقال إن بها مجالاً لاحتراف السياسة ، فكأن الناس يصلون إلى وظائفهم بشىء من المصادفة والحظ . وهم لا يكونون واثقين بأى حال من الأحوال فيها . ويصدق هذا بصفة خاصة . حيث تجرى انتخابات الموظفين سنوياً . فليس فى الوظائف العامة سوى القليل مما يغرى الناس الطامحين ، بالسعى وراءها فى العصور الهادئة المستقرة . فكل المشتغلين بمشكلات الحياة السياسية المعقدة فى الولايات المتحدة ، من ذوى المواهب المتوسطة أو التى دونها . فالسعى وراء الثروة يبعد أصحاب المواهب السامية ، والميول القوية . عن الجرى وراء السلطة والوظائف العامة . وكثيراً ما يحدث ألا يعمد الإنسان إلى القيام بشأن من شئون الدولة إلا بعد أن يكون قد أثبت عجزه عن إدارة شئونه الخاصة . فكثرة عدد الناس المتوسطين الذين يشغلون مناصب عامة ، يصح أن يعزى إلى هذه الأسباب ، كما يعزى إلى سوء اختيار الديمقراطية لرجالها . هذا . ولست بمستيقن من أن الناس فى أمريكا يختارون للوظائف العامة . رجالاً ذوى قدرات عالية . حتى ولو كان هؤلاء الرجال راغبين فى أن يرشحوا أنفسهم لها ؛ ولكن ليس من شك فى أن المرشحين الذين من هذا القبيل لا يخفلون بأن يتقدموا للتعيين فى الوظائف الحكومية .

سلطة كبار الموظفين(*) التحكمية فى الديمقراطية الأمريكية

لم كانت سلطة الموظفين التحكمية فى البلاد الملكية المطلقة ، وفى الجمهوريات الديمقراطية أكبر مما فى البلاد الملكية الدستورية - سلطة الموظفين التنفيذيين التحكمية فى نيوإنجلند .

يمارس الموظفون سلطة تحكمية عظيمة فى نوعين من أنواع الحكومات عادة ، هما حكومة الفرد المطلقة ، وحكومة الديمقراطية . وترجع هذه النتيجة الواحدة إلى أسباب متشابهة .

(*) استخدمت هنا كلمة كبار الموظفين «magistrates» بمعناها الواسع . ودلالتها تنصرف هنا على كل الموظفين الذين يناط بهم تنفيذ القانون .

فى البلاد المحكومة حكماً استبدادياً لا يأمن أحد على حظه ومصيره ، وليس حظ الموظفين العامين بأضعف من حظوظ الأشخاص العاديين . فالملك الذى بيده حياة الناس وأموالهم ، بل وشرفهم فى بعض الأحيان ، يعتقد أنه ليس أمامه شىء يخشاه منهم . فلا غرو إن رخص لهم بمجال واسع للعمل ، لأنه واثق من أنهم لن يعملوا شيئاً ضده . ففى البلاد الاستبدادية يتعلق الملك بسلطته وسلطانه كل التعلق ، حتى صار يكره أى قيد يفرض على سلطانه ، حتى ولو جاء هذا القيد من قِبَله هو نفسه ، وهو يحب أن يرى رجاله يعملون على غير خطة كأنهم يعملون ارتجالاً ومصادفة ، حتى يكون (الملك) واثقاً من أن أعمالهم لا تناقض رغباته أبداً .

ولما كان للأغلبية فى البلاد الديمقراطية الحق فى أن تجرد كل عام الموظفين العامين ، الذين سبق لهم أن عينتهم ، مما بأيديهم من السلطة ، - لم يكن هناك سبب يدعوها لأن تخشى من أن يسيئوا استخدام سلطتهم هذه . ولما كان فى استطاعة حكومة الأغلبية أن تعبر عن إرادتها لموظفى الدولة ، فقد آثرت أن تترك لهم الحرية فى العمل ، على أن تضع لهم قواعد ثابتة يتبعونها فى تصرفاتهم ، فتحد من نشاطهم ومن سلطاتها هى أيضاً .

وبشىء من إنعام النظر ، يتبين لنا أن عمل الموظفين التحكمى فى البلاد الديمقراطية ، لابد أن يكون أشد تحكماً منه فى البلاد الاستبدادية حيث يستطيع الملك أن يعاقب الناس على الفور على جميع الأغلاط التى تصل إلى علمه ؛ ولكنه لا يستطيع بطبيعة الحال أن يأمل أن يحاط علماً بكل ما يرتكب من أخطاء . أما فى البلاد الديمقراطية فالأمر على العكس من ذلك ، فليست السيادة مسيطرة على كل شىء فحسب ، بل هى حاضرة فى كل مكان . ومن ثم كان الموظفون الأمريكيون أوسع حرية فى الواقع فى دائرة أعمالهم التى حددها لهم القانون ، من أى موظف عام فى أوربا . وكثيراً ما يحدث أن يكتفى ببيان الغرض الذى ينبغى أن يتجهوا إليه فحسب ، أما اختيار الوسائل اللازمة فمتروك لحسن تصرف الموظفين .

ففى نيوإنجلند مثلاً نرى « مختارى » كل قرية يكلفون القيام بإعداد كشوف بأسماء الأشخاص الذين سيعملون أعضاء فى هيئة المحلفين ، وليس أمام هؤلاء « المختارين » قاعدة أو نظام يسترشدون به فى اختيارهم المحلفين ، سوى أنهم يجب أن يكونوا من المواطنين الذين تتوافر فيهم شروط الناخبين ، المعروفين بحسن السمعة . أما فى فرنسا فإن حياة الناس وحرياتهم قد تصبح فى خطر ، لو أن مثل هذا الحق الهائل خول للموظفين العامين من أى نوع كانوا ، فهؤلاء الموظفون العامون أنفسهم يستطيعون فى نيوإنجلند أن يضعوا إعلانات فى المحال العامة تشمل قوائم بأسماء المدمنين للخمر ، ويطلب من سكان القرية أن يمتنعوا عن تقديم الخمور لهم ، فمثل هذه السلطة ، التى هى أشبه بسلطة الرقيب ، تنفر الناس فى الدول الملكية الاستبدادية المسرفة فى استبدادها ، على حين أن الأمريكيين لا يجدون أية غضاضة فى الإذعان لهذه الإجراءات وأمثالها .

لم يحدث أن ترك القانون فى أى بلد آخر مثل هذا القدر من السلطة فى يدى موظف عام جعله يتصرف بشكل تحكمى ، بمثل ما تركه له فى الجمهوريات الديمقراطية ، إذ لا يبدو مثل هذه السلطة التحكمية أمراً يخشى منه ، بل إنا لنستطيع أن نؤكد القول بأن حرية الموظف فى العمل لتزداد بحسب مدى التوسع فى شروط الناخبين ، وبحسب تقصير المدة التى يبقاها الموظف فى عمله . ومن ثم كانت الصعوبة الكبرى ، صعوبة تحويل جمهورية ديمقراطية إلى النظام الملكى . فالموظف الذى لم يعد ينتخب لعمله ، يظل محتفظاً بحقوق الموظف المنتخب وبعاداته ، مما يؤدى إلى الاستبداد والتحكم .

إن القانون الذى يحدد المجال الذى ينبغى أن يعمل فيه الموظفون العامون ، ويعنى بأن يوجههم فى جميع الإجراءات التى يجب أن يسيروا عليها لا يوجد إلا فى البلاد ذات الحكومات الملكية المحدودة . ومن السهل إدراك السبب فى ذلك . فالسلطة فى الدول الملكية المحددة هذه موزعة بين الملك والشعب ، وكلاهما يهتم بأن يكون الموظف مستقراً فى عمله . فالملك لا يجرؤ على أن يدع الموظفين العامين يعملون تحت سيطرة الشعب ، مخافة أن يغريهم ذلك بالكشف عن مصالحه الشخصية . ومن جهة أخرى ، فالشعب يخشى أن يعمل الموظفون على قمع الحريات فى البلاد ، إن كانوا يستندون إلى التاج وحده مباشرة . وعلى هذا كان من غير الصواب أن يقال عن الموظفين العامين إذن ، إنهم يعتمدون على هذا أو على ذاك . فالسبب نفسه الذى يحمل كلا من الملك والشعب على جعل الموظفين العامين مستقلين يؤدى إلى ضرورة اتخاذ الاحتياطات التى تمنع استقلالهم من الاعتداء على سلطة الملك أو على حريات الشعب . ومن ثم تجد الملك والشعب كليهما متفقين على ضرورة « إكراه » الموظف على اتباع خطة مرسومة معينة له من قبل ، فهما يريان أن مصلحتهما فرض نظم معينة ، عليه أن يلتزمها فى تصرفاته كلها .

عدم استقرار الإدارة فى الولايات المتحدة

كثيراً ما يكون الأثر الذى تتركه الأعمال العامة التى تقوم بها الجماعة فى أمريكا أقل من أثر أعمال الأسرة - الصحف هى الآثار التاريخية الوحيدة الباقية - عدم استقرار الإدارة مضر بفن الحكم .

لا يلبث الموظفون العامون فى أمريكا فى وظائفهم إلا مدداً قصاراً ، ثم يعودون بعدها إلى الاندماج فى غمرة الجماعة التى هى نفسها كثيرة التغير . فلا غرو إن كان تأثير هذه الجماعة أقل من الأثر الذى تخلفه أسرة عادية ، ولسنا نعدو الصواب إذا قلنا أن الإدارة فى أمريكا شفهية ، وتقوم على الرواية والتقاليد . فما يدون فيها كتابة قليل ؛ وسرعان ما يزول حتى هذا القليل نفسه ويمضى إلى غير رجعة ، كما تزول أوراق الشجر المتصوحة إثر هبة ريح خفيفة .

فليس غير الصحف الدورية آثار باقية فى الولايات المتحدة . فإن حدث أن ضاع عدد من أعدادها نقصت حلقة من سلسلة التاريخ ، وانفصل الحاضر عن الماضى تمام الانفصال ، ففى مدى خمسين سنة ستزداد صعوبة الحصول على وثائق صحيحة عن أحوال الأمريكيين الاجتماعية التى فى وقتنا الحاضر ، حتى تصبح أشد من صعوبة الحصول على آثار عن الإدارة الفرنسية فى العصر الوسيط . فإن حدث أن أغار البرابرة مرة على الولايات المتحدة صار لامناص للباحث من أن يلجأ إلى تواريخ الأمم الأخرى كى يعرف شيئاً عن الناس الذين يقطنون الولايات المتحدة الآن .

لقد تغلغل عدم استقرار الإدارة فى عادات الشعب حتى صار جزءاً من ميول الناس وأذواقهم . فلم يعد أحد يعنى بما حدث قبله ، وتم على يدى غيره . فليس ثمة نظام منهجى يتبع ، ولا أحد يعنى بعمل مجموعات ما ، ولا يهتم بجمع الوثائق ، ويضمها بعضها إلى بعض ، حتى ولو تيسر ذلك له . وإن حدث وجمعت بعض الوثائق لم يولها أحد أى اهتمام . ففيما عندى من أوراق ، عدة وثائق أصلية حصلت عليها من الإدارات المختلفة ، رداً على ما وجهته إليها من أسئلة وقمت به من استطلاعات . فالمجتمع الأمريكى يشبه فى نظرى رجلا يعيش من يوم إلى يوم ، شأنه فى ذلك شأن الجيش فى الميدان . ومع هذا فالإدارة علم ، لاشك ، والعلم لايرقى إلا إذا جمعت الكشوف والملاحظات التى قامت بها الأجيال السابقة المتوالية ، وضمت بعضها إلى بعض ، على أساس تاريخى بحسب أزمان حدوثها ، فهذا شخص لاحظ فى حياته القصيرة حقيقة معينة ، وذاك خطرت بخياله فكرة ؛ وقد يخترع زيد من الناس وسيلة لتفسيرها ، ويحوّل آخر حقيقة ما إلى صيغة أو قانون . وعلى مر الزمن يجنى البشر ثمرات خبرة كل فرد ، وتتكون العلوم شيئاً فشيئاً . ولكن من النادر أن يقوم أحد ممن توكل إليهم الإدارة فى أمريكا ، بتقديم أى عون أو تعليمات إلى آخر . فعندما يتولون شئون توجيه المجتمع لايكون عندهم شىء يعتمدون عليه سوى تلك المعلومات الشائعة بين أفراد الجماعة ، إذ ليس لديهم أية معلومات خاصة . فالديمقراطية المتطرفة مضرة إذن بفن الحكم . ومن ثم كانت أنسب بالشعب الملم كل الإلمام بإدارة دواليب الأعمال ، منها بأية أمة لم تتدرب على إدارة الشئون العامة .

وليست هذه الملاحظة مقصورة فى الواقع على فن الإدارة وحده . فمع أن الحكم الديمقراطى يقوم على أساس طبيعى وبسيط كل البساطة ، فإنه يفترض دائماً وجود درجة عالية من التعليم والثقافة فى المجتمع . وقد يظن المرء لأول وهلة أن هذا النظام من الحكم نشأ فى مراحل العالم الباكرة ، ولكن إنعام النظر يقنعنا بأنه لايمكن أن يأتى إلا فى آخر مرحلة من مراحل التاريخ المتتالية .

الأعباء التى تفرضها الدولة على الناس

المواطنون فى كل جماعة ينقسمون إلى طبقات معينة - عادات كل طبقة فى إدارة شئون الدولة المالية - السبب فى ازدياد النفقات العامة عندما يتولى الشعب الحكم - العوامل التى تجعل إسراف الديمقراطية فى أمريكا أمراً لايخشى منه - النفقات العامة فى العهود الديمقراطية .

قبل أن نبدى الرأى فيما لو كانت الحكومة الديمقراطية حكومة اقتصادية أولا . يجب أن نقيم أولاً معياراً للموازنة بينها وبين غيرها من أنواع الحكومات . وهذه مسألة يتيسر حلها إذا ما عقدنا مقارنة بين جمهورية ديمقراطية ، ودولة ملكية مطلقة ؛ فعندئذ يتبين لنا أن النفقات العامة فى الأولى أعظم منها فى الثانية . وهذا هو الشأن فى كل الدول الحرة إذا قورنت بالدول التى ليست كذلك . فلا شك فى أن الاستبداد يدمر الأفراد بمنعهم من إنتاج الثروة ، أكثر مما يدمر باستيلائه على ثمرات إنتاجهم فعلا . . فالاستبداد يستنزف موارد الثروة ، وإن كان يحترم الأملاك التى حازها الناس عادة . أما الحرية فعلى النقيض من ذلك . فهى تنتج أكثر جداً مما تتلف . فالبلاد التى تذوقها واستمتعت بمؤسسات حرة ، تجد مواردها تزداد دائماً بأسرع من الضرائب التى تفرضها عليها .

وإنى لأهدف هنا إلى أن أوازن الأمم الحرة بعضها ببعض ، وأبين تأثير الديمقراطية فى اقتصاديات الدول الحرة وماليتها .

يخضع تكوّن الجماعات لقوانين معينة ثابتة لاتستطيع أن تحيد عنها ، شأنها فى ذلك شأن الكائنات الحية . فهى تتكون من عناصر معينة تشترك فيها جميعاً . مهما اختلف الزمان وتغير المكان . ومن الميسور أن نقسم الأمة كلها ثلاث طبقات . تتكون أولاها من الأغنياء ، والثانية من ميسورى الحال ، وإن لم يعدوا من الأغنياء ، والثالثة من أولئك الذين لاأملاك لهم ، أو لهم أملاك ضئيلة ويعيشون مما يؤدونه من خدمات للطبقتين الأوليين الممتازتين . هذا وتختلف نسبة عدد أفراد كل طبقة إلى أخرى . بحسب الأحوال الاجتماعية ؛ أما الطبقات نفسها فثابتة ولايمكن محوها .

ولا يخفى أن كل طبقة من هذه الطبقات تؤثر فى إدارة الدولة المالية بحسب ما لها من نزعات خاصة بها . فلو فرضنا أن السلطة التشريعية صارت فى أيدى الطبقة الأولى وحدها - طبقة الأغنياء - فمن المحتمل أنها لاتكون جد حريصة على الأموال العامة ، لأن الضرائب التى تفرض على الثروات الكبيرة لاتؤدى إلا إلى إنقاص شىء قليل من جملة الفائض . ولا يشعر بها الناس فى الواقع إلا قليلاً . أما إن عهد وضع القوانين إلى الطبقة الثانية الميسورة الحال وحدها - فإنها لن تكون مسرفة قطعا فى فرض الضرائب على الناس ، إذ لاشىء يرغمها

لهم من ضريبة كبيرة تفرض على دخل صغير . فحكومة الطبقة الوسطى فى رأيى ، أكثر الحكومات ميلا إلى رعاية الاقتصاد . ولا أقول إنها أكثر الحكومات الحرة استنارة ، ولا شك فى أنها ليست أكثرها كرماً .

ولنفرض الآن أن السلطة التشريعية انتقلت إلى أيدى الطبقة الدنيا فصار لها وحدها سلطة وضع القوانين . فعندئذ يكون لدينا سببان بارزان يجعلان المصروفات العامة تتجه إلى الزيادة لا إلى النقصان .

فلما كانت الغالبية العظمى من الذين يسنون القوانين ، ليس لهم أملاك تفرض عليها الضرائب ، فكل الأموال التى تنفق على الجماعة يبدو أنها تنفق فيما فيه مصلحتهم هم ، دون أن تكلفهم شيئاً ، هذا ، وسرعان مايجد الذين يملكون منهم أملاكاً ضئيلة ، الوسائل التى تمكن لهم من تنظيم الضرائب على نحو يجعل العبء يقع على عواتق الأغنياء ، والغنم للفقراء . وهذا ما لايعمله الأغنياء عندما تكون أزِمَّة الحكم فى أيديهم .

وفى البلاد التى يعهد فيها بوضع القوانين إلى الفقراء وحدهم يجب ألا تنتظر أى اقتصاد كبير فى النفقات العامة . فهذه النفقات ستكون كبيرة ، إما لأن الضرائب المفروضة لاترهق أولئك الذين يفرضونها ، وإما لأنها تفرض على نحو يجعلها لاتمسهم بشىء . وبعبارة أخرى ، أن الحكومة الديمقراطية وحدها هى التى تستطيع فيها السلطة التى تفرض الضرائب أن تتخلص من الالتزام بدفع ما عليها منها .

ومن العبث الاعتراض بأن مصلحة الشعب الحقيقية تقضى بعدم المساس بثروات الأغنياء لأن أثر ما يحدثه ذلك من ضيق فى البلاد لايلبث أن يحيق بأفراد الشعب أنفسهم . ولكن ، أليس من صالح الملوك الحقيقى أن يعملوا هم أيضاً على إسعاد رعاياهم ، ومن صالح الأشراف أن يقبلوا فى صفوفهم أعضاء جدداً بشروط ملائمة ، إن استطاعت الفوائد البعيدة الأجل أن تتغلب تماماً على أهواء الساعة وعلى الاحتياجات العاجلة ، ما كان لشىء اسمه حكومة ملكية مستبدة أو أرستقراطية مغلقة أن يوجد .

ولعل معترضاً يقول : « إن الفقراء لم يكن لهم أبداً وحدهم حق وضع القوانين » . وجوابى على هذا الاعتراض أنه حينما تكون الانتخابات عامة تشمل جميع المواطنين فلا شك فى أن الأغلبية هى التى ستكون لها سلطة وضع القوانين . وإذا استطعنا أن نثبت أن الفقراء هم دائماً أغلبية ، ألا يصح لنا عندئذ أن نضيف فى صدق واطمئنان أنهم سيكون لهم وحدهم سلطة وضع القوانين فى البلاد التى يتمتعون فيها بحق الانتخاب ، لاريب أن العدد الأكبر فى كل أمة فى العالم كله يتكون من هؤلاء الأشخاص الذين لاأملاك لهم ، ومن أولئك الذين لهم أملاك لاتكفى لإعفائهم من ضرورة العمل للحصول على مايسر لهم عيشة طيبة مريحة ، فتعميم حق الانتخاب يؤدى إذن ، فى الواقع إلى وضع حكم الجماعة فى أيدى الفقراء .

هذا ، وقد يكون للسلطة الشعبية نفوذ ضار كل الضرر بمالية الدولة أحياناً ، وقد تجلى ذلك الأثر واضحاً فى بعض الجمهوريات الديمقراطية فى العصور القديمة التى استنفدت خزانتها العامة فى إعالة جماعة من المواطنين المعوزين ، أو فى تقديم الملاهى المسرحية والألعاب المختلفة لتسلية الشعب . أجل إن النظام النيابى لم يكن معروفاً فى ذلك الوقت تقريباً ، وإن شعور الناس فى الوقت الحاضر ، بتأثير أهواء الشعب فى الشئون المالية قد قل عن ذى قبل ، ومع ذلك فما الذى يمنع أن نصدق أن النائب سيتبع فى النهاية المبادىء التى يستمسك بها الناخبون فى دائرته ، ويعمل على مسايرة نزعاتهم وتنفيذ رغباتهم ، كما يعمل على مراعاة مصالحهم ؟

هذا وإن الخوف من إسراف الديمقراطية ليقل ، مع ذلك ، كلما حصل أفراد الشعب على نصيب من الأملاك ، لأن الحاجة إلى ما يسهم به الأغنياء تكون قد قلت . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، قد أصبح من الصعوبة بمكان فرض ضرائب لاتمس من يقوم بفرضها . فمن هذه الناحية يكون تعميم حق الانتخاب أقل خطراً فى فرنسا منه فى بلاد الإنجليز ، حيث جميع الأملاك التى يدفع عنها ضرائب مجمعة فى أيدى فئة قليلة من الناس ، على حين تكون أمريكا فى موقف أسعد مما فيه فرنسا . لأن الغالبية العظمى من المواطنين فيها يملكون شيئاً من الثروة .

وثم أسباب أخرى يصح أن تؤدى إلى زيادة المصروفات العامة فى البلاد الديمقراطية . فإن كانت الأرستقراطية فى دست الحكم ، كان الذين يتولون إدارة دفة الأمور فى الدولة معفون من الحاجة ، أيا كانت ، بطبيعة مركزهم فى المجتمع ذاته . فهم راضون بحالتهم التى هم عليها ، وكل ما يسعون وراءه لايعدو الحصول على السلطة والشهرة ، وإذ كانوا فى مركز يسمو على جمهرة المواطنين المغمورين بمراحل واسعة ، فإنهم لم يستطيعوا دائماً أن يدركوا أن سعادة الشعب تساعد على زيادة ماهم فيه من عظمة وفخامة . فهم ليسوا فى الواقع قساة القلوب ، لايشعرون بما يعانيه الفقير من آلام ، وإنما هم لايستطيعون أن يشعروا بهذه المآسى وبذلك البؤس شعوراً قوياً يجعلهم يقدرونها ، كما لو كانوا هم أنفسهم قد عانوا من قبل مايقاسيه هؤلاء الفقراء . ومادام أفراد الشعب يظهرون بمظهر الخاضع الراضى بما قسم له ، فالحكام راضون ولا يطلبون من الحكومة أن تفعل أكثر مما فعلت . فالأرستقراطيون يعنون بالوسائل التى تؤدى إلى المحافظة على حالتهم التى هم عليها أكثر مما يعنون بتحسينها وترقيتها .

وعلى النقيض من ذلك إن حدث وصارت السلطة العليا فى أيدى الشعب ؛ فإنه سيظل يسعى وراء تحسين أحواله ، لأنه يشعر بنكد الحظ وقسوة الظروف التى يعيش فيها ، فيمتد تعطشه للإصلاح والتحسين إلى آلاف الأغراض المختلفة حتى لينزل إلى أتفه التفاصيل ، وبخاصة إلى تلك التغييرات التى يقتضى إنجازها نفقات طائلة . فالغرض تحسين

أحوال الفقراء ؛ والفقراء لا يستطيعون أن يدفعوا نفقات هذا التحسين . وفضلاً عن ذلك نجد فى هذه الجماعات الديمقراطية تهيجاً غامضاً ، لا يتجه إلى غرض محدد ، فهو أشبه شىء بحمى مستمرة يظل يدفعها إلى القيام باستحداث تجديدات منوعة كل التنوع ؛ والتجديد كما لا يخفى ، يطلب فى الغالب كثيراً من النفقات .

إن ذوى المطامح فى البلاد الملكية والأرستقراطية يتملقون عادة ما لدى الحكام من ميل طبيعى إلى السلطة والشهرة ، وكثيراً ما يحفزونهم بذلك إلى القيام بمشروعات تقتضى نفقات جساماً . أما فى البلاد الديمقراطية حيث الحكام فقراء ، فلا سبيل إلى استرضائهم ونيل الحظوة لديهم إلا بالوسائل التى تؤدى إلى صلاح حالهم وإسعادهم . وهذا لا يتأتى أبداً من غير أموال . وزيادة على ذلك ، فعندما يأخذ الشعب يفكر فى شئونه ، يستكشف الناس كثيراً من الاحتياجات التى لم يكونوا يشعرون بها من قبل . ولا يخفى أن سدها يستدعى الرجوع إلى خزانة الدولة ، ومن ثم صارت النفقات العامة تزداد باتساع حضارة البلاد ، وتزداد الضرائب بازدياد التعليم وانتشاره بين المواطنين .

وثم سبب أخير من الأسباب التى تؤدى إلى جعل الحكومة الديمقراطية أكثر نفقات من أى شكل آخر من أشكال الحكومة . فقد تريد أحياناً أن تعمل على تقليل نفقاتها ، ولكنها لا تستطيع أن تبلغ ما تريده ، لأنها لا تفهم كيف تكون مقتصدة . ولما كانت تكثر من تغيير أهدافها ، وتكثر أيضاً من عمالها بدرجة أكبر ، فإما أن تُصْبح إدارة مشروعاتها إدارة سيئة عادة وإما تُتْرك هذه المشروعات مهملة دونما استكمال . وفى الحالة الأولى تنفق الدولة مبالغ جسيمة لا تتناسب مع الغرض الذى ترمى إلى تحقيقه ، وفى الحالة الثانية تنفق مبالغ لا تجنى من ورائها فائدة ما .

اتجاهات الديمقراطية الأمريكية فيما يتعلق بمرتبات الموظفين العامين

ليس لمن يبدهم تقرير المرتبات العالية فى البلاد الديمقراطية أية فرصة للاستفادة منها - تميل الديمقراطية الأمريكية إلى زيادة مرتبات صغار الموظفين ، وتخفيض مرتبات كبارهم - سبب ذلك - موازنة بين مرتبات الموظفين العامين فى الولايات المتحدة وبينها فى فرنسا .

ثم سبب وجيه يحمل الديمقراطيات عادة على مراعاة الاقتصاد فى مرتبات الموظفين العامين . فالذين بيدهم هذه المرتبات كثيرو العدد ، وليس أمامهم أية فرصة للحصول على وظيفة تدر عليهم مرتبات عالية ، على حين أن الأمر على العكس من ذلك فى البلاد الأرستقراطية . فالذين يقررون المرتبات العالية فى هذه البلاد يداعبهم دائماً أمل غامض بأنهم قد يستفيدون منها فى يوم من الأيام ، فهم ينظرون إلى هذه المرتبات على أنها أشبه برأس مال يعملون على إيجاده لمصلحتهم ، أو على الأقل ليكون مورداً طيباً لأبنائهم .

ومع ذلك يجب ألا يغرب عنا أن الدولة الديمقراطية شحيحة كل الشح على عمالها

الرئيسيين . فمرتبات صغار الموظفين فى أمريكا ، أعلى بكثير من مرتبات أمثالهم فى البلاد الأخرى ؛ على حين ترى مرتبات الموظفين الكبار فيها دون مرتبات أمثالهم بكثير .

هذا وترجع هذه النتائج المتعارضة إلى سبب واحد . فالشعب يحدد مرتبات الموظفين العامين فى الحالتين كلتيهما ، ويضع نظاماً لتدرج المرتبات بالقياس إلى احتياجاتهم هم . فقد قيل إنه من العدل أن ينعم خدام الشعب بنفس الأحوال المريحة التى ينعم بها هذا الشعب نفسه . ولكن عندما يكون الأمر أمر مرتبات الموظفين الكبار فى الدولة نجد الآية تنعكس ، فلا تنطبق عليهم هذه القاعدة ، بل تجد قرارات الشعب تسير مع المصادفات . فليس عند الفقراء فكرة كافية عن الاحتياجات التى يشعر بها أهل الطبقة العليا . فالمبلغ الذى يعد ضئيلاً فى نظر الأغنياء يبدو ضخماً فى نظر أولئك الذين لاتتعدى مطالبهم ضروريات الحياة . فمرتب حاكم الولاية الذى يتقاضى ألفاً ومائتى دولار أو ألفين فى العام الواحد يعتبر فى نظر الفقير أمراً يستثير الحسد فى نفسه .

فإن حاولت أن تقنع هذا الفقير بأن ممثل دولته الكبير يجب أن يبدو فى مظهر لائق كريم أمام الأجانب ، وافقك على ما تقول لأول وهلة . ولكن إذا ما عاد إلى بيته المتواضع وجعل يفكر فيما يصل إلى يديه من مكاسب قليلة بعد كدح طويل يتذكر كل ما يستطيع عمله لو كان له ذلك المرتب الذى تقول عنه إنه غير كاف ؛ على حين تتولاه هو الدهشة ، بل يتولاه الفزع من هذه الثروة الطائلة . ذلك إلى أن الموظف الصغير يكاد أن يكون ، هو وسائر أفراد الشعب ، فى مستوى واحد . أما كبار الموظفين ففوق هذا المستوى بمراحل طويلة ، فالأول يستثير عطفه ، أما كبار الموظفين فيستثيرون فيه الغيرة والحسد .

ويتجلى هذا واضحاً فى الولايات المتحدة حيث يبدو أن المرتبات تتناقص بازدياد سلطة أصحابها .

والأمر على النقيض من ذلك فى الحكم الأرستقراطى . فكبار الموظفين يتناولون مرتبات طيبة ، على حين يتناول صغارهم ما لايكاد يكفى لسد مطالب الحياة الضرورية . ومن السهل علينا أن ندرك السبب فى هذه المفارقة من عوامل شبيهة كل الشبه بتلك التى ذكرتها تواً . فإن كانت البلاد الديمقراطية تعجز عن تصور ملذات الأغنياء ، أو هى تشاهدها من غير أن تشعر بحسد لأصحابها ، فكذلك الناس فى البلاد الأرستقراطية يطيقون كل البطء فى إدراك ما يعانيه الفقير من حرمان ، أو هم بالأحرى يجهلونه . فالفقير فى نظرهم مخلوق من طينة أخرى غير طينة الغنى ، ولذلك لم يعنوا إلا أقل عناية بحال أصاغر الموظفين ، فلا ترفع مرتباتهم إلا عندما يرفضون أن يعملوا بتلك المرتبات الضئيلة .

إن شح الديمقراطية على كبار موظفيها هذا ، جعل الناس يعزون إليها ميولاً قوية إلى الاقتصاد والعناية به أكثر مما لها فى الواقع . ولاشك أن الديمقراطية تضن على حكامها

بوسائل المعيشة المريحة ، على حين تنفق المبالغ الطائلة على سد احتياجات المعوزين ، وعلى تيسير المتع والملاهى للشعب ، إن الأموال التى تجبى من الضرائب يمكن أن تستخدم بطريق أفضل ، ولكنها ليست اقتصاداً . وعلى الجملة فالحكومة الجمهورية تغدق على الشعب[١] ، وتضن على حكامه . والعكس صحيح فى البلاد الأرستقراطية ، حيث تنهال أموال الدولة على الأشخاص الذين يشغلون المناصب العالية .

صعوبة تمييز الدواعى التى تحمل الحكومة الأمريكية على مراعاة الاقتصاد

قد يتعرض المرء لأخطار جسام ، وهو يبحث بين الحقائق عما للقوانين من تأثير فى معتقدات البشر . فلا شىء أصعب من تقدير الحقيقة حق قدرها . فثم أمة متقلبة ومتحمسة ، وأخرى متأنية تقدر لكل خطوة موقعها قبل أن تخطوها . فهذه أمور ترجع إلى بيئة هذه الأمم وتكوينها أو إلى أسباب بعيدة لم نألفها .

وثم شعوب تحب التمثيل والاستعراض والضجيج والمرح ، ولا تندم إن هى أنفقت الملايين على ملذات عاجلة . وثم أخرى لا تعنى إلا بتلك المسرات الهادئة ، وتكاد تخجل من نفسها إن هى بدت راضية مسرورة . وقد يشيد الناس فى بعض الأمم بجمال المبانى ، وفى أخرى لا يحفلون بروائع الفن وآياته أى احتفال ، ويحتقرون كل ما لا يؤدى إلى مكسب مادى . وأخيراً نجد بعض الشعوب تحب الشهرة ، وأخرى تطغى عليها شهوة المال كل الطغيان .

وبغض النظر عن القوانين ، فكل هذه الأسباب تؤثر فى إدارة الدولة المالية أعمق تأثير . فإن كان لا يخطر ببال الأمريكيين أن ينفقوا أموال الشعب على الحفلات العامة ، فليس ذلك لأن الضرائب خاضعة لرقابة الشعب وإشرافه ، ولكن لأن الشعب هذا لا يسره أن يحضر الحفلات ، فإن هم استبعدوا كل زخرف عن مبانيهم ، ولم يعنوا إلا بالفوائد المادية والعملية الإيجابية ، فليس ذلك لأنهم يعيشون فى ظل مؤسسات ديمقراطية ، بل لأنهم أمة تجارية . فعاداتهم فى حياتهم الخاصة تظل هى فى حياتهم العامة . فخليق بنا أن نميز بكل دقة بين ذلك الاقتصاد الذي يتوقف على مؤسساتهم ، وبين ما هو نتيجة طبيعية لما عندهم من عرف ومن عادات .

---

(١) أو بتعبير عصرنا الحاضر ، أنها تعمل على رفع مستوى معيشة الشعب ، أو على زيادة قدرته الشرائية .

هل المقارنة بين مصروفات الولايات المتحدة وفرنسا ممكنة ؟

قبل أن نحاول تقدير مدى الأعباء والتكاليف العامة ، يجب تقرير نقطتين : الثروة القومية ؛ ونسبة الضرائب - ثروة فرنسا ومصروفاتها غير معلومتين على وجه الدقة - لم كانت معرفة ثروة الاتحاد ومصروفاته معرفة صحيحة غير ميسورة - بحوث المؤلف لمعرفة جملة الضرائب فى بنسلفانيا - العلاقات العامة التى تدل على مقدار المصروفات العامة فى أمة ما - نتيجة البحث من حيث الاتحاد الأمريكى .

بذلت محاولات كثيرة فى السنوات الأخيرة فى فرنسا لمقارنة مصروفاتها بمصروفات الولايات المتحدة ، باءت كلها بالفشل . فحسبنا إذن بضع كلمات لبيان أن أمثال هذه المحاولات لاتؤدى إلى نتيجة مرضية .

فلتقدير التكاليف العامة التى يتحملها شعب ما ، يجب أن نمهد لذلك بأمرين لاغنى عنهما . فينبغى أن نعرف أولاً ثروة هذا الشعب ؛ وثانياً الجزء المخصص منها لنفقات الدولة . فمن يحاول أن يعين مقدار الضرائب من غير أن يوضح لنا الموارد المخصصة لها فقد اضطلع بمهمة لاجدوى منها . فليس المهم معرفة مقدار المصروفات ، ولكن المهم معرفة نسبة هذه المصروفات إلى الإيراد . فنسبة الضرائب نفسها التى يتيسر للغنى أن يتحملها ، قد ترهق المواطن الفقير وتجعله فى بؤس شديد .

ولا يخفى أن ثروة الشعب تتكون من عدة عناصر ؛ أولها الأموال العينية الثابتة ، وثانيها الأموال المنقولة . فمن الصعوبة بمكان أن نعرف على وجه التحديد مقادير الأراضى الصالحة للزراعة فى بلد ما ، وقيمتها الطبيعية أو المكتسبة . وأصعب من ذلك ، أن تقدر كل الأموال المنقولة التى تحت تصرف الأمة . فمن جراء تنوع أشكال هذه الأموال وعددها ، صارت تعز على كل من يحاول تحليلها ، وإنا لنجد فى الواقع دولاً أوربية من التى طال عهدها بالحضارة ، ومنها تلك الدول المركزة إدارتها أشد تركيز ، لم توفق بعد إلى تحديد مقدار ثروتها تحديداً دقيقاً .

هذا ، ولم يخطر ببال أحد فى أمريكا أن يقوم بمثل هذه المحاولة ، إذ كيف يتسنى إجراء هذا البحث فى تلك البلاد الجديدة التى لم يستقر فيها المجتمع بعد على عادات هادئة محددة ؛ وحيث لاتجد الحكومة القومية تحت تصرفها العمال الكثيرين الذين تستطيع أن تتحكم فى جهودهم ، وتوجههم كلهم نحو غرض واحد ، وفى وقت واحد ؛ وحيث الإحصاءات لاتدرس ، بسبب أن أحداً لايجد فى نفسه القدرة على جمع الوثائق اللازمة ولا الوقت الكافى لفحصها ودراستها . وهكذا يتعذر الحصول فى الولايات المتحدة على العناصر اللازمة لهذه « الحسابات » التى أجريت من قبل فى فرنسا . فثروة كل من فرنسا

والاتحاد الأمريكى النسبية غير معلومة . فأملاك فرنسا لم تتعين بعد على وجه التحديد ، ولا توجد أى وسائل لإحصاء ثروة الاتحاد .

وعلى هذا فإنى أدع مؤقتاً هذا الأمر الذى لابد منه لإجراء المقارنة ، وأقتصر على حساب مقدار الضرائب الفعلى ، من غير أن أتقصى نسبة الضرائب إلى الدخل ، وسيدرك القارىء مع ذلك ، أن مهمتى لاتسهل بتضييقى دائرة البحث هذه .

لانزاع فى أن الإدارة المركزية فى فرنسا تستطيع بمعاونة جميع الموظفين العامين الذين تحت تصرفها أن تعين على وجه الدقة مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على المواطنين . ولكن هذا البحث الذى لايستطيع فرد أن يضطلع به ، لم تنته منه الحكومة الفرنسية بعد ، أو لم تعلن نتائجه . إنا لنعلم جملة ما تتكلفه الدولة ، ونعلم مقدار ما ينفق على المديريات ، أما مصروفات « البلديات » فلم تحص بعد . ومن ثم كانت جملة المصروفات العامة التى تنفقها فرنسا غير معروفة .

فإن وجهنا نظرنا إلى أمريكا ، رأينا الصعوبات تزداد عدداً ، وشدة . فالاتحاد ينشر بياناً دقيقاً عن جملة المصروفات ، كما تنشر ميزانيات الأربع والعشرين ولاية التى يتكون منها الاتحاد ، مثل هذه البيانات ؛ ولكن مصروفات المقاطعات والقرى فيها غير معلومات هى الأخرى .

ولا تستطيع السلطة الفدرالية (الاتحادية) أن تلزم حكومات الولايات بإلقاء أى ضوء على هذه النقطة . وحتى إن كانت هذه الحكومات ميالة إلى تقديم معونتها ، فمن المشكوك فيه أن تستطيع تقديم ما عسى أن يكون جواباً شافياً . فزيادة على ما فى هذه المهمة من الصعوبات الطبيعية ، فإن تنظيم البلاد السياسى يحول دون نجاحها فى مساعيها . فموظفو الأرياف وموظفو المدن ، لاتعينهم سلطات الدولة ، ولا هم خاضعون لرقابتها . فلا بأس إذن من أن نفترض أنه حتى ولو كانت الدولة راغبة فى الحصول على البيانات التى تراها ضرورية لنا ، فإن رغبتها هذه تجد ما يفسدها عليها من إهمال أولئك الموظفين الصغار الذين لابد لها من أن تستخدمهم . والحق أنه لاجدوى من السعى وراء معرفة مايمكن أن يعمله الأمريكيون للقيام بهذا البحث . فمن المؤكد أنهم لم يفعلوا شيئاً فيه إلى الآن ، وليس فى أمريكا اليوم شخص واحد يستطيع أن يزودنا بمعلومات عن النصيب الذى يدفعه المواطن كل سنة إسهاماً فى تكاليف الدولة .

ومن ثم كان لامناص لنا من أن نستنتج أن صعوبة مقارنة المصروفات لاتقل عن صعوبة تقدير الثروة النسبية ، لكل من فرنسا وأمريكا ، بل إنه من الخطر أن نحاول عمل هذه المقارنة مادامت الإحصائيات لاتقدم لنا معلومات صحيحة ودقيقة كل الدقة ؛ فما أسهل ما ينخدع العقل بمظهر الدقة الذى تتميز به الإحصائيات حتى فى أغلاطها ، ويتقبل فى ثقة الأخطاء المقدمة إليه فى ثوب حقائق رياضية !

وعلى هذا ، فلندع البحوث الحسابية آملين أن نجد لها بيانات من نوع آخر . ففى حالة عدم وجود وثائق إيجابية ، يصح لنا أن نكون رأياً على نسبة الضرائب المفروضة على الشعب ، إلى ثروته العينية ، وذلك بملاحظة إن كان بمظهره الخارجى يدل على ازدهار – إن كان يتبقى للفقير وسائل العيش ، بعد أن يدفع ما عليه للدولة ، كما تتبقى للغنى وسائل لذاته ولهوه . وكذلك بملاحظة إن كانت طبقات الفقراء والأغنياء كلتاهما تبدوان راضيتين بما هما فيه ؛ ومع ذلك تسعى كل طبقة منهما لتحسين أحوالها بما تبذله من جهود متصلة ، حتى لاتكون الصناعة بحاجة أبداً إلى رأس مال ، ولا يكون رأس المال جامداً لا يجد الصناعة التى تستغله . فالباحث الذى يستنتج نتائجه من هذه العلامات لابد أن يتوصل إلى أن الأمريكى فى الولايات المتحدة يقدم للدولة جزءاً من دخله أقل كثيراً مما يقدمه المواطن الفرنسى : وفى الواقع لايمكن أن تكون النتيجة غير ذلك .

هذا ، ويرجع جزء من الدين الفرنسى إلى حربين اثنتين ، أما الاتحاد فليس أمامه كارثة مثل هذه يخشاها ، فموقع فرنسا يضطرها إلى الاحتفاظ بجيش ضخم ، على حين أن عزلة الولايات المتحدة تجعلها بغير حاجة إلى أكثر من ستة آلاف جندى . وللفرنسيين أسطول من ثلاثمائة سفينة . أما الأمريكيون فأسطولهم لا يعدو الاثنتين والخمسين . وكيف يمكن أن نفرض على ساكن الولايات المتحدة ضرائب ثقيلة مثلما نفرض على ساكن فرنسا ؟ الحق أنه لا يتسنى عمل أية مقارنة بين بلدين مختلفتين هذا الاختلاف الكبير من حيث موقع كل منهما .

إنا لانستطيع أن نقول إن كانت الحكومة الأمريكية تراعى الاقتصاد حقاً ، إلا بعد أن نبحث عما يجرى فى الولايات المتحدة فعلا ، وليس فقط بمجرد مقارنة الاتحاد بفرنسا . فإن نظرنا إلى الجمهوريات المختلفة التى يتكون منها الاتحاد ، تبين لنا أن حكوماتها كثيراً ماتعوزها المثابرة فيما تضطلع به من أعمال ، وأنها لاتراقب الرجال الذين تستخدمهم مراقبة مستمرة ؛ فنستنتج من ذلك ، بطبيعة الحال ، أنها لابد أن تنفق أموال الشعب فى غير غرض ، أو أنها تستهلك أكثر مما تقتضيه مشروعاتها فعلاً . ولما كانت الحكومة مخلصة لأصلها الشعبى ، فإنها تبذل جهوداً كثيرة لتسد حاجات الطبقة الدنيا ، وتفتح لهم الطريق إلى القوة ، وتنشر العلم بينهم ، وتوفر لهم وسائل الراحة . فالحكومة تعول الفقراء ، وتخصص مبالغ جسيمة للتعليم العام ، وتدفع لكل عمل أجره ، وتجازى أقل عامل بسخاء . إن هذا النوع من الحكومة مفيد فى نظرى ، ولكن لا يسعنى إلا أن أقرر أنه كثير النفقات .

وحيث يتولى الفقراء توجيه الشئون العامة ، ويتصرفون فى موارد الدولة القومية ، فمن المؤكد أنهم سيعملون على زيادة مصروفات الدولة مادامو يستفيدون من وراء هذه المصروفات .

ولا يسعنى إذن إلا أن أستنتج ، من غير حاجة إلى الرجوع إلى الإحصاءات غير

الدقيقة ، ومن غير حاجة إلى المخاطرة ، بعقد مقارنة قد تكون غير صحيحة ؛ أن حكومة الأمريكيين الديمقراطية ليست بالحكومة الرخيصة ، كما يؤكد الناس أحياناً ، ولا أخشى أن أتنبأ بأن الضرائب ستزداد بسرعة ، وترتفع ارتفاعها فى ممالك أوربا ، الأرستقراطية منها والملكية ، إذا ما حدث وألمت بشعب الولايات المتحدة أزمات خطيرة وأوقات عصيبة .

شيوع الرشوة والفساد بين الحكام فى البلاد الديمقراطية وتأثير ذلك فى أخلاق الشعب العامة

يحاول حكام البلاد الأرستقراطية أحياناً أن يرشوا الشعب ويفسدوه ، أما الحكام فى البلاد الديمقراطية فكثيراً مايكونون مرتشين - رذائل الحكام فى البلاد الأرستقراطية تضر بأخلاق الشعب مباشرة - أما فى البلاد الديمقراطية فنفوذهم غير المباشر أشد ضرراً .

عندما تتهم البلاد الأرستقراطية والبلاد الديمقراطية بعضها بعضاً بتسهيل الرشوة ، يجب أن نلاحظ أن الذين يتولون المناصب الرئيسية فى الحكومات الأرستقراطية رجال أثرياء ، ولا يرغبون فى شىء غير السلطة والسلطان ، أما فى البلاد الديمقراطية فهم فقراء ، ويطمعون فى أن يجعلوا ثرواتهم لأنفسهم . ومن ثم كان من النادر أن يرتشى الحكام فى البلاد الأرستقراطية ، لأن رغبتهم فى المال قليلة ، على حين أن العكس صحيح فى البلاد الديمقراطية .

أما فى البلاد الأرستقراطية ، فالذين يطمحون إلى تولى إدارة شئونها يملكون ثروات واسعة . وإذ كان عدد الأشخاص الذين يمكن أن يساعدوهم على تحقيق مطامحهم ، محدوداً ، صارت الحكومة أشبه شىء بسلعة معروضة فى المزاد . والأمر على العكس من ذلك فى البلاد الديمقراطية ، إذ يندر أن يكون الطامعون فى السلطة والسلطان من الأثرياء ؛ ذلك إلى أن عدد الذين يستطيعون أن يعاونوهم على تحقيق رغبتهم ضخم ، وقد يكون عدد الناس الذين يمكن شراؤهم فى البلاد الديمقراطية لايقل عن ذلك العدد ، ولكن الشارين نادرون . ومن ثم كان لابد من شراء عدد كبير من الناس دفعة واحدة ، لدرجة أن المحاولة قد تكون غير مجدية ولا طائل تحتها .

لقد اتهم كثير ممن تولوا الحكم فى فرنسا فى الأربعين سنة الأخيرة بأنهم أثروا على حساب الدولة ، وعلى حساب حلفائها ، وهى تهمة قلما وجهت إلى رجال الدولة الملكية القديمة المشتغلين بالشئون العامة . فلم تكن رشوة الناخبين أمراً معروفاً فى فرنسا وقتئذ ، أو هى كادت أن تكون كذلك ، على حين أنها كانت تمارس علناً فى إنجلترا . ولم أسمع أن شخصاً واحداً فى الولايات المتحدة قد أنفق ثروته فى شراء أصوات الناخبين ، بل كثيراً ما سمعت بأن استقامة الموظفين العامين فى تلك البلاد أمر مشكوك فيه ، بل وسمعت أكثر

من ذلك ، فقد سمعت أن نجاحهم يرجع إلى الدسائس الرخيصة وإلى اقتراف أمور بعيدة كل البعد عن الأخلاق .

فإن كان الذين يديرون دفة الأرستقراطيات يحاولون أن يرشوا الشعب أحياناً ، فرؤساء الديمقراطيات أنفسهم فاسدون مرتشون . ففى الحالة الأولى تتعرض أخلاق الجمهور للهجوم مباشرة ، ويحدث فى الحالة الثانية تأثير غير مباشر يجب أن يخشى منه كل الخشية .

وإذ كان الحكام فى الدول الديمقراطية متهمين دائماً تقريباً بسوء السيرة ، فقد صاروا يستغلون سلطة الحكومة للقيام بتلك الأعمال الوضيعة التى يتهمون بها . وبذلك أصبحوا قدوة سيئة خطيرة تثبط الجهود التى تبذل فى نشر الفضيلة وفى استقلال ذويها ، وتضفى شيئاً من السلطة على ما للأشرار من نيات خبيثة خفية . فلو قيل إن الشهوات الخبيثة موجودة فى جميع طبقات المجتمع ، وأنها تمتد حتى تصل إلى العرش بحق الوراثة ، وإنا قد نجد أشخاصاً ذوى نفوس دنيئة زرية ، على رأس الأمم الأرستقراطية ، كما نجد فى قلب الديمقراطية ذاتها - فهذا قول لاقيمة له فى تقديرى . ففساد الذين ارتفعوا أحياناً إلى مناصب الحكم والسلطان فيه عدوى شنيعة جافية ، تجعله خطراً على الجمهور . ولكنا نجد ، على العكس من ذلك ، نوعاً من الصقل الأرستقراطى ، ومظهراً من مظاهر الأبهة فى فجور العظماء كثيراً ما تحولان دون انتشاره خارج محيطهم .

لن يستطيع الشعب أن يتغلغل أبداً فى تيهاء الدسائس السود التى تحاك فى بلاطات الملوك ، وسيظل يجد دائماً صعوبات جمة فى الوقوف على مدى النذالة التى تتستر وراء تلك الآداب المصقولة ، والأذواق الرفيعة والغباوات الرشيقة المهذبة - أما نهب الخزانة العامة ، وبيع الوسائل التى تؤدى إلى الحظوة عند الحكومة ، ففنون يستطيع أدنى وغد أن يفهمها ويأمل أن يمارسها هو الآخر بدوره يوماً ما .

هذا ، وليس الذى يخشى هو فساد أخلاق « العظماء » ، بل الخوف كل الخوف أن يكون فساد الأخلاق هذا وسيلة إلى بلوغ العظمة . فقد يرى المواطنون فى البلاد الديمقراطية شخصاً مغموراً من طبقتهم يرتفع من خموله ويصل فى بعض سنوات إلى الثروة والسلطان ؛ فيستثير ذلك المشهد فيهم العجب ، ويولد الحسد فى نفوسهم ، فيمضون يبحثون عن الطريقة التى استطاع بها رجل كان بالأمس واحداً منهم أن يصبح حاكماً عليهم ؛ فنسبة ترقيته إلى ما له من مواهب أو فضائل أمر لايسر ولايرضى ، لما فى ذلك من الاعتراف الضمنى بأنهم دونه مواهب وفضائل . وهذا يجعلهم يعزون نجاحه أساساً إلى بعض ما فيه من رذائل ، وما أكثر مايكون الحق بيدهم ! فهنا تنعقد صلة بغيضة بين فكرتى الخسة والسلطة ، وبين عدم الكرامة والنجاح ، وبين المنفعة وفقدان الشرف .

ما تستطيع البلاد الديمقراطية أن تبذله من جهود

لم يشهد الاتحاد سوى نضال واحد فى سبيل وجوده - الحماسة فى بداية الحرب - والنفور عند نهايتها - صعوبة تقرير التجنيد الإجبارى فى الجيش أو فى البحرية فى أمريكا - السبب فى أن الشعب الديمقراطى أقل قدرة على بذل الجهد المتواصل من أى شعب آخر ..

يجب أن أنبه القارىء إلى أنى لا أتكلم هنا إلا عن الحكومة التى تعمل حسب إرادة الشعب الحقيقية ، لا عن الحكومة التى تحكم باسمه فحسب . فليس ثمة شيء طاغ مثل سلطة استبدادية تحكم باسم الشعب لأنها فى الوقت الذى تستخدم فيه السلطة الأدبية لإرادة الأغلبية استخداماً بارعاً ، فإنها تعمل فى الوقت نفسه وفقاً للسرعة والمثابرة اللتين يمتاز بهما الفرد .

ليس من السهل تحديد مدى الجهد الذى تستطيع الحكومة الديمقراطية أن تقوم به عند حدوث أزمة قومية . فلم يحدث أن قامت جمهورية ديمقراطية كبرى إلى الآن فى العالم ، أما تسمية « الأوليجاركية » التى حكمت فرنسا سنة ١٧٩٣ بهذا الاسم ، فإهانة لهذا الشكل من الحكم . إن الولايات المتحدة هى أول مثال له .

مضى على الاتحاد الأمريكى الآن نصف قرن من الزمان ، ولم يحدث أن هدد فى كيانه إلا مرة واحدة طوال هذه المدة ، وذلك فى أثناء حرب الاستقلال . فقد بذلت جهود جبارة فى بداية هذه الحرب الطويلة ، بذلت فى حماسة وإخلاص فى سبيل البلاد . ولكن لما طال أمد الحرب أخذت الأنانية تتلع رأسها من جديد ، ولم تعد الأموال ترسل إلى الخزانة العامة ، وقل عدد المجندين الذين يرسلون إلى الجيش ؛ ومع أن الشعب ظل يطلب الاستقلال فإنه لم يعد يصطنع الوسيلة الوحيدة التى تحققه له .. قال « هاملتن » فى العدد الثانى عشر من الفدرالست(Federalist) ؛ « عبثاً كان الاستكثار من إصدار قوانين الضرائب ، وعبثاً جربت طرق جديدة لإجبار الناس على دفعها ، وخابت آمال الجمهور باستمرار فيما كان يتوقعه ، وباتت بيوت المال خاوية فى مختلف الولايات . ونظام الإدارة الشعبى ، الذاتى فى طبيعة الحكومات الشعبية ، مع قلة النقود قِلَّة فعلية ناشئة عن حالة الكساد الذى أصاب الأحوال التجارية - قد أفسد كل تجربة عملت إلى الان للتوسع فى جمع الضرائب . وأخيراً أدركت مجالس التشريع المختلفة سخافة محاولة هذا التوسع فى جباية الضرائب » .

ومنذ هذه الفترة لم تقم الولايات المتحدة بحرب واحدة خطيرة . فلكى تدرك مدى التضحيات التى تستطيع الأمم الديمقراطية أن تفرضها على نفسها ، يجب أن تنتظر حتى يضطر الشعب الأمريكى أن يضع نصف دخله تحت تصرف الحكومة ، كما فعل الإنجليز ، أو يرسل ١/٢٠ من مجموع سكانه كلهم إلى ميادين القتال ، كما فعلت فرنسا .

هذا ، والتجنيد الإلزامى غير معروف فى أمريكا . فالشبان يغرون بالالتحاق بالجيش بالإعانات والهبات . فأفكار شعب الولايات المتحدة وعاداته تتعارض كل التعارض مع التجنيد الإلزامى هذا ، حتى ليخيل إلى أنه لن يأتى يوم يقره القانون . فما يسمونه تجنيداً إلزامياً فى فرنسا يعد أرهق ضريبة فرضت على الشعب حقاً ؛ ومع ذلك فكيف يتسنى لحرب شاملة للقارة كلها أن تقوم فى أوربا بدونه ؟ إن الأمريكيين لم يقتبسوا من إنجلترا نظام تجنيد البحارة ، ولا يوجد لدى الأمريكيين نظام مماثل لنظام التجنيد الإجبارى الفرنسى ، فالبحرية والأساطيل التجارية فى أمريكا تقوم كلها على نظام التطوع ، ولكن من الصعب أن نتصور أن أمة حربية عظيمة تستطيع أن تواصل الحرب من غير ان تلجا إلى أحد هذين النظامين . نعم إن الاتحاد الذى سبق أن حارب بشرف فى البحار ، لم يكن لديه أسطول كبير ، ذلك إلى أن تزويد سفنه القليلة بالعتاد اللازم كان أمراً كثير التكاليف دائماً .

سمعت بعض السادة الأمريكيين يعترفون بأن الاتحاد لا يستطيع أن يحتفظ بقوته فى البحار إلا بكل مشقة ، إذا لم يأخذ بنظام التجنيد البحرى الإلزامى . ولكن الصعوبة حمل أولى الأمر الذين بيدهم السلطة العليا على الرضا باتخاذ مثل هذا الإجراء .

لا نزاع فى أن الشعب الحر يبدى فى الأوقات العصيبة همة أعظم مما يبديها أى شعب آخر ، ولكنى أميل إلى الاعتقاد بأن هذا يصدق بوجه خاص على الأمم الحرة التى يغلب فيها العنصر الأرستقراطى . ويبدو لى أن الديمقراطية أصلح لإدارة المجتمع فى أوقات السلام ، أو عند الحاجة إلى بذل مجهود فجائى جبار يستلزم نشاطاً كبيراً منها للصمود طويلاً أمام العواصف العنيفة التى تهب على حياة الأمم السياسية . والسبب فى ذلك واضح لا خفاء فيه . فالحماسة تدفع الناس إلى تعريض نفوسهم للخطر والحرمان ، ولكنهم لا يصبرون عليهما طويلاً من غير روية وتفكير . فثم حساب وتقدير للأمور حتى فى اندفاع الناس فى شجاعتهم ، أكثر مما يظن عادة . ومع أن الجهود الأولى قد تأتى نتيجة الانفعالات الدافعة وحدها ، فالمثابرة لا تستمر إلا إذا ساندتها وجهة نظر جلية إلى الغرض الذى من أجله يحارب الإنسان . فعندئذ يتسنى لنا أن نخاطر بجزء مما هو عزيز علينا حبًّا فى إنقاذ سائر الأجزاء .

ولكن إدراك المستقبل ، هذا الإدراك الواضح المبنى على سداد الحكم وعلى الخبرة ، هو الذى كثيراً ما يعوز البلاد الديمقراطية . فالشعب أميل إلى أن يتجه إلى الشعور والوجدان منه إلى التفكير والاستدلال . وإن كانت متاعبه العاجلة كبيرة ، فقد يخشى عليه من أن ينسى الآلام والمتاعب التى تترتب على الهزيمة ، وهى متاعب وآلام لا شك أشد وأقسى .

وثم سبب آخر يجعل جهود الحكومة الديمقراطية أقل استمراراً من جهود أختها الأرستقراطية . فليست الطبقات الدنيا بأقل يقظة من الطبقات العليا إلى الفرص الطيبة

أو السيئة التى قد يأتى بها المستقبل . ولكنها تعانى من الحرمان الحاضر أكثر مما تعانيه الطبقات العليا تلك . فقد يعرض الشريف حياته للموت حقاً ، ولكن ما قد يناله من المجد يعادل ما يمكن أن يصيبه من أضرار . فإن هو ضحى بنصيب كبير من دخله فى سبيل مصلحة دولته لم يحرم نفسه غير مدة معينة من بعض ما يتاح له من فرص للاستمتاع بالرخاء والثروة . ولكن الفقير لا يرى أن فى موته أى مجد له ، هذا ، والضرائب التى يضيق بها الغنى شيئاً ما ، كثيراً ما تحرم الفقير ضروريات الحياة .

قد يكون ضعف الجمهوريات الديمقراطية النسبى هذا فى أوقات الشدة والحرج أكبر عقبة فى سبيل إنشاء مثل هذه الجمهورية فى أوربا . وكى يتيسر لدولة من هذا القبيل أن تقوم فى تلك القارة لابد من إدخال مؤسسات مماثلة فى جميع الأمم الأخرى فى وقت واحد .

تتجه الحكومة الديمقراطية آخر الأمر ، فى رأيى ، إلى العمل على زيادة قوة المجتمع الحقيقية ، ولكنها لا تستطيع أن تجمع فى نقطة واحدة ، وفى وقت واحد ، ذلك المقدار من القوة الذى تستطيع الدول الأرستقراطية أو الملكية أن تجمعه . فإن ظلت الدول الديمقراطية خاضعة طيلة قرن كامل لحكومة جمهورية ، فمن المحتمل أن تصبح آخر هذه المدة أغنى من الدول الاستبدادية المجاورة لها وأكثر منها سكاناً وأعظم ازدهاراً ، إلا أنها فى أثناء ذلك القرن تكون قد تعرضت كثيراً لخطر غزو الدول إياها والانتصار عليها .

التروى وضبط النفس فى الديمقراطية الأمريكية

يوافق الشعب الأمريكى فى بطء عادة على ما فيه مصلحته ، وقد لا يوافق – معظم أخطاء الديمقراطية الأمريكية ممكن إصلاحه .

تتجلى الصعوبة التى تواجهها الديمقراطية فى التغلب على أهوائها ورغباتها العاجلة ، مراعاة منها للمستقبل – تتجلى فى الولايات المتحدة فى صغائر الأمور وأتفهها . فالشعب المحوط بالمتملقين ، يجد صعوبة كبيرة فى التغلب على ما به من نزعات . فكلما طلب إليه أن يتحمل الحرمان من شىء ما ، أو يصبر على ما يضايقه بعض الصبر ، حتى ولو كان القصد من ذلك تحقيق غرض تقره معتقداتهم الفعلية ، تجده دائماً يأبى أن يوافق على ذلك لأول وهلة . لقد استحسن الناس بحق احترام الأمريكيين لقوانينهم ، إلا أنه يجب أن نضيف إلى ذلك أن التشريع عندهم إنما يقوم به الشعب للشعب . وعلى ذلك كان القانون فى الولايات المتحدة يأتى فى صف الطبقات التى يهمها كل الاهتمام فى البلاد الأخرى أن تتفاداه وتتهرب منه . فإنا لنتصور إذن القانون البغيض الذى يثير الناس ، والذى لا تدرك الأغلبية فائدته المباشرة لا يمكن أن ينفذ ؛ وإن نفذ فهو لا يحترم ولا يطاع .

لا يوجد فى أمريكا قانون خاص يمنع التفاليس المصطنعة ، لا لأن هذه قليلة الحدوث ،

بل لأنها كثيرة ، فخوف الناس من أن يحاكموا بتهمة التفليس أشد لدى الأغلبية من الخوف من أن تخرب بيوتهم من جراء تفاليس غيرهم . ومن ثم صار ضمير الرأى العام يتسامح فى جريمة يعرف كل إنسان ، من حيث هو فرد ، شناعتها . ففى ولايات الجنوب الغربى الجديدة يميل المواطنون عادة إلى أن يتولوا شئون العدالة بأنفسهم ، والاغتيال أمر كثير الحدوث عندهم ، ويرجع ذلك إلى جهل أهل هذه الفيافى وآدابهم الجافية . فهم لا يرون مزايا توطيد القانون ، ويفضلون أن يلجأوا إلى المبارزة على أن يرفعوا قضاياهم إلى المحاكم .

قال لى بعضهم ذات مرة فى فلادلفيا بأن معظم الجرائم فى أمريكا ترجع إلى الإسراف فى تناول المسكرات ، لأن الطبقات الدنيا تستطيع أن تحصل عليها بمقادير كبيرة لرخص أسعارها . فقلت : «ولم لا تفرضون ضرائب على الكونياك ؟» قال : «إن مشرعينا كثيراً ما فكروا فى هذه الوسيلة ، ولكن مهمتهم فى ذلك عسيرة . فقد يؤدى فرض مثل هذه الضرائب إلى ثورة ، ذلك إلى أن الأعضاء الذين يمكن أن يعطوا أصواتهم لمثل هذا القانون يعرفون حق المعرفة أنهم سيفقدون مقاعدهم» . فسألته : «هل لى أن أستنبط من ذلك أن أغلبية الناس عندكم سكيرون ، وأن الاعتدال فى الشراب ، أو الامتناع عنه ، أمر غير مرغوب فيه ؟» .

فعندما تذكر هذه الأمور للساسة الأمريكيين يجيبون بقولهم : «دع الأمر للزمن . فالخبرة بالشر سوف تبين للشعب مصالحه الحقيقية» . وهذا حق فى كثير من الأحوال ، وإن كانت الديمقراطية أكثر تعرضاً للخطأ من الملك أو من هيئة من «الأشراف» ، فاحتمالات ارعوائها ورجوعها إلى الطريق المستقيم تكون أعظم كذلك إذا ما اعترفت بغلطتها ، ذلك لأنها قلما تجد أمامها ما يربكها ويحيرها من مصالح تتعارض مع مصلحة الأغلبية ، ولا تتفق مع ما يمليه العقل .. ولكن الديمقراطية لا تحصل على الحقيقة إلا نتيجة الحنكة والخبرة ، ولسوف تهلك أمم كثيرة وهى تنتظر عواقب أخطائها . فليست أكبر ميزة يمتاز بها الأمريكيون أنهم أكثر استنارة من غيرهم من الشعوب ؛ ولكن ميزتهم أنهم يستطيعون إصلاح ما قد يقعون فيه من أغلاط .

ويجب أن نضيف إلى ذلك أن الديمقراطية لا تستطيع أن تستفيد من خبراتها الماضية إلا إذا وصلت إلى درجة معينة من العلم والحضارة . فقد كانت بداية تربية بعض الأمم خبيثة كل الخبث ، وكانت أخلاقها تتجلى فى خليط من الشهوات والجهل ، والآراء الخاطئة فى جميع الموضوعات التى لا تستطيع أن تميز فيها أسباب تعاستها ، فتروح ضحية أهواء وأخطاء لا علم لها بها .

قطعت مسافات شاسعة فى أقاليم كان يسكنها من قبل أمم قوية من الهنود الحمر انقرضت الآن ؛ وقضيت فترة من الزمن بين بقايا قبائل مازالت تشهد تضاؤل عددها كل يوم ، وزوال مجدها الغابر ، وسمعت هؤلاء الهنود أنفسهم يتوقعون القضاء المكتوب على

بنى جنسهم . ومع ذلك لا يوجد أوربى واحد لايدرك الوسائل التى تؤدى إلى إنقاذ هذه الشعوب البائسة التعسة الحظ من الهلاك ، والتى بدونها يكون هذا الهلاك محتوماً لامفر منه . ولكن الهنود وحدهم هم الذين لايدركون هذه الوسائل . إنهم يشعرون بالنكبات التى تنزل بهم سنة بعد أخرى ، ولكنهم مع ذلك سيهلكون عن آخرهم بسبب رفضهم قبول هذا العلاج . فلا مناص من استعمال القوة معهم إذن لإجبارهم على أن يعيشوا .

ينظر الناس مدهوشين إلى تلك الثورات المتواصلة التى تظل تهز الولايات الجنوبية طيلة الربع الأخير من القرن الماضى . إنا لا نزال نأمل أنها ستعود بعد قليل إلى ما يسمى بحالتها الطبيعية ، ولكن من ذا الذى يستطيع أن يؤكد لنا اليوم أن الثورات ليست فى الوقت الحاضر بالحالة الطبيعية عند إسبانيى أمريكا الجنوبية ؟ فالمجتمع فى تلك البلاد يجاهد فى أعماق هوة سحيقة لاتكفى جهوده وحدها لإنقاذه منها . فالظاهر أن سكان هذا الجزء الجميل من نصف الكرة الغربى يصرون فى عناد على أن يفتكوا بعضهم ببعض ، ولا شىء يستطيع أن يمنعهم عما عقدوا عليه عزمهم هذا . وإذا ماحدث وسكنوا فترة مؤقتة من الإعياء ، فسرعان ما تؤهلهم هذه الفترة لارتكاب حماقة جديدة أخرى . فعندما أفكر فى شئونهم وما يتعاورها من بؤس ومن جرائم ، أرانى ميالاً إلى الاعتقاد بأن الاستبداد نعمة عليهم ، إن جاز أن تجتمع كلمتا الاستبداد والنعمة معاً فى تفكيرى .

كيف تسيِّر الديمقراطية الأمريكية شئونها الخارجية ؟

توجيه كل من واشنطن وجفرسون لسياسة الولايات المتحدة – تكاد جميع أوجه القصور المتأصلة فى المؤسسات الديمقراطية تتجلى فى تسيير الشئون الخارجية ، أما فوائدها فأقل ظهوراً .

رأينا أن الدستور الفدرالى قد عهد بإدارة مصالح الدولة الخارجية إلى الرئيس ومجلس الشيوخ مما أدى ، إلى حد ما ، إلى فصل سياسة الاتحاد الخارجية العامة عن إشراف الشعب اليومى عليها إشرافاً مباشراً . فليس ثمة سبيل إلى القول بشكل قاطع بأن الديمقراطية هى التى تدير شئون الدولة الخارجية .

وثم رجلان اثنان وجها سياسة أمريكا الخارجية وجهة خاصة مازالت تتبعها إلى الآن . فأولهما ، جورج واشنطن وثانيهما توماس جفرسون . قال واشنطن فى خطابه الرائع[1] الذى ودع به إخوانه المواطنين والذى يصح أن يعد وصية هذا الرجل العظيم لمواطنيه : « إن مبدأنا الكبير فى سلوكنا إزاء الأمم الأجنبية هو أنا مع توسعنا معها فى علاقاتنا التجارية ، يجب أن نقلل ما استطعنا من أى ارتباط سياسى معها . أما من حيث

(١) ألقى واشنطن خطاب الوداع هذا فى ١٧ سبتمبر سنة ١٧٩٦ ، والمشهور أن ألكسندر هاملتن هو الذى حرره ، أو كان له نصيب كبير فى تحريره. وقد اعتزل واشنطن الرياسة فى مارس سنة ١٧٩٧ ، وتوفى فى نوفمبر سنة ١٧٩٩ .

تعهداتنا السابقة فيجب أن نوفى بها بكل إخلاص وحسن نية ، وعند هذا الحد يجب أن نقف .

« إن لأوربا عدة مصالح رئيسية لاتمت إلى مصالحنا نحن بشىء ، أو لاتمسنا إلا من بعيد ليس إلا ؛ فهى مضطرة أن تشغل نفسها بمناقشات ومهاترات كثيرة لاعلاقة لها بمصالحنا . فليس من الحكمة إذن أن نرتبط ارتباطات مصطنعة بصروف السياسة الأوربية وتقلباتها المعتادة ، ونزج بأنفسنا بين حلفائها المتصادقين ولا بين أعدائها المتنازعين .

« إن موقعنا البعيد عن أوربا ، والمنعزل عنها ، ليقتضينا أن نسلك مسلكاً آخر ، ويمكن لنا من أن نسلكه . فإن نحن بقينا شعباً واحداً يعيش فى ظل حكومة رشيدة قوية ، فلن يتأخر بنا الزمن الذى نستطيع فيه أن نتحدى أى ضرر مادى يمكن أن يصيبنا من متاعب خارجية ، والذى يتيح لنا أن نتخذ موقفاً يجعل الحياد الذى نصمم على أن نأخذ به فى أى وقت نشاء أمراً واجب الاحترام بكل دقة ، والذى تحذر فيه الأمم المتحاربة من أن تخاطر باستفزازنا ، لأنها تعلم أنه من المستحيل عليها أن تنتقص شيئاً من أراضينا ، وعندما يكون من شأننا أن نختار الحرب أو نؤثر السلام بحسب ما تمليه علينا مصالحنا وتهدينا إليه العدالة .

« فما الذى يدعونا إلى ترك الفوائد التى يخولها لنا موقعنا الجغرافى الخاص ؟ وما السبب الذى يجعلنا نترك مراكزنا لنقف على أرض أجنبية ؟ ولم نتجه إلى ربط مصائرنا بمصائر أى جزء من أوربا فنلقى بسلاحنا وبرفاهيتنا وسط ما فى تلك القارة من مطامع ومنافسات ومصالح وأمزجة أو أهواء ؟

« إن من سياستنا الحقة أن نبتعد عن عقد محالفات دائمة مع أية دولة من الدول الأجنبية مادمنا حتى اليوم أحراراً فى هذا الأمر . هذا ، ويجب ألا يفهم أحد أن فى استطاعتى أن أدعو إلى الغدر بالتعهدات القائمة ، فإنى أعتقد أن الحكمة القائلة بأن الأمانة خير سياسة ، تصدق على الشئون العامة كما تصدق على المسائل الخاصة . ولذلك أعود وأكرر بوجوب الوفاء بتلك التعهدات التى التزمنا بها ، وفاء صحيحاً . ولكن لاضرورة تدعونا إلى مدها والتوسع بها . فليس ذلك من الحكمة فى شىء .

« أما إذا حرصنا دائماً على أن نظل فى موقف دفاعى محترم بما نقيمه من المنشآت اللازمة ، فليس ثمة ما يمنعنا من أن نعتمد على المحالفات المؤقتة ، فى الأزمات الطارئة غير العادية » .

وفى جزء سابق من هذا الخطاب أورد واشنطن هذه العبارة التى تتميز بالبلاغة والعدالة : « إن الأمة التى تطوى كشحها باستمرار على الكراهية لأخرى أو تصبح مغرمة بها باستمرار ، تصير أسيرة لكرامتها أو لغرامها ، وإن واحدة من هاتين الصفتين لتكفى لتضليلها عن واجبها وعن مصلحتها » .

لقد كان واشنطن يستهدى دائماً فى سلوكه السياسى بهاتين القاعدتين ، فنجح فى استبقاء بلاده فى حالة سلام وهدوء ، بينما كانت سائر الدول فى العالم كله فى حرب وصراع - ووضع مبدأ أساسياً قرر فيه أن مصلحة الأمريكيين الحقيقية لاتعدو التزام الحياد تجاه الخلافات الداخلية التى تقوم بين الدول الأوربية .

ومضى جفرسون إلى أبعد من ذلك فأدخل مبدأ آخر فى سياسة الاتحاد ، ذلك أنه أوجب على الأمريكيين « ألا يطلبوا أبداً أى امتيازات من الأمم الأجنبية حتى لا يضطروا هم أن يمنحوا غيرهم مثلها » .

فهذان المبدآن واضحان كل الوضوح وعادلان كل العدل ، ويتيسر للشعب فهمهما: وهما ييسِّطان كل التبسيط سياسة الولايات المتحدة الخارجية . ولما كان الاتحاد لا يشترك بقليل أو كثير فى مشاكل أوربية ، جاز لنا أن نقول إنه لامصالح خارجية له يناقشها ويدرسها مادام لا يوجد له إلى الآن جيران أقوياء فى القارة الأمريكية . فالبلاد بعيدة ، بطبيعة موقعها ، عن أهواء الدنيا القديمة ، بعدها عنها برغباتها وأمانيها ، ولم يطلب منها أحد أن تراعى تلك الأهواء ، ولا أن ترفضها ، على حين أن خلافات الدنيا الجديدة لاتزال كامنة فى ضمير المستقبل .

إن الاتحاد الأمريكى خلو من كل التزامات سابقة ، ويستطيع أن يفيد الشىء الكثير من خبرة الشعوب الأوربية القديمة من غير أن يكون مضطراً مثلها أن يستغل خير ما فى الماضى ، ويلائم بينه وبين ظروفه الحالية . ولا هو مضطر مثلها إلى قبول ميراث ضخم خلفه لها أسلافها ، وهو ميراث من المجد يشوبه الكوارث والمحالفات والمعاهدات التى تتعارض مع أنواع النفور القومية . فسياسة الولايات المتحدة الخارجية سياسة انتظار إلى حد كبير ، وتتلخص فى الامتناع عن العمل ، لافى العمل نفسه .

فمن الصعوبة بمكان إذن أن نتعرف فى الوقت الحاضر مدى ما ستبديه الديمقراطية الأمريكية من ذكاء فى إدارة شئون السياسة الخارجية . فعلى خصوم الديمقراطية وأصدقائها أن يتريثوا جميعاً فى هذه النقطة ، وأن يعلقوا أحكامهم فيها . أما من جهتى فأنا لاأتردد فى القول بأن الديمقراطية تبدو لى أنها ، فى إدراكها شئون السياسة الخارجية بوجه خاص ، أقل من الحكومات الأخرى . فالخبرة والتعليم والعادة تكاد تنجح دائماً فى أن تخلق فى الديمقراطيات نوعاً ساذجاً من الحكمة العملية ، وذلك النوع من المعرفة بأحداث الحياة الصغار الذى يسمونه بالفطرة السليمة ؛ وقد تكفى هذه الفطرة السليمة لإدارة شئون المجتمع العادية ، أما فى أمة اكتملت تربيتها فإن ما للحرية الديمقراطية من مزايا فى إدارة شئون البلاد الداخلية ، قد يعوضها عن الشرور الذاتية التى فى الحكومة الديمقراطية تعويضاً عظيماً ، ولكن الأمر ليس كذلك دائماً فيما يتعلق بصلاتها بالأمم الأجنبية .

لاتكاد السياسة الخارجية تتطلب أية صفة من تلك الصفات التى تقتضيها الديمقراطية

خاصة ، ولكنها تتطلب على النقيض من ذلك استخدام جميع تلك الصفات التى تعوز الديمقراطية ، استخداماً كاملاً . فالديمقراطية تعاون على زيادة موارد الدولة الداخلية ، وتوزع الثروة ، ووسائل الراحة ، وتشجع الروح العامة ، وتعمل على زيادة احترام الناس للقوانين فى كل طبقات المجتمع . وهذه كلها فوائد ليس لها سوى تأثير غير مباشر على العلاقات التى بين شعب وشعب . ولكن الديمقراطية لا تستطيع أن تنظم تفاصيل مشروع هام إلا بكل مشقة ، ولا أن تثابر على تحقيق نية معينة انتوتها ، على العمل على تنفيذها ، رغم ما قد يعترضها من عقبات كأداء . وهى لا تستطيع أن تعد كل إجراءاتها فى سرية تامة ، وتنتظر ما تسفر عنه من نتائج فى صبر وأناة . فتلك صفات تتعلق بوجه خاص بالفرد أو بالأرستقراطية ، وهى نفسها الصفات التى تصل بها الأمة إلى مراكز السيطرة والسلطان ، كما يصل بها إليها الأفراد تماماً .

أما إن لاحظنا ، على العكس من ذلك ، ما فى الحكومات الأرستقراطية من عيوب طبيعية فيها ، وجدنا عيوباً لا تضر بإدارة شئون الدولة الخارجية نسبياً . فالعيب الرئيسى الذى يمكن أن تتهم به الأرستقراطية هو أنها تعمل لنفسها لا للشعب . أما فى السياسة الخارجية فيندر التفريق بين مصلحة الأرستقراطية وصالح الشعب نفسه .

تجلى الميل الذى يجعل الديمقراطيات تعرف بالاندفاع والتهور أكثر منها بالحكمة والتعقل ، وبأنها تترك المشروع الناضج المدروس إرضاء لشهوة عاجلة ، - هذا الميل تجلى واضحاً فى أمريكا عندما شبت الثورة الفرنسية . فقد اتضح لكل من به مسكة من العقل ، وكما يتبين لنا الآن أن مصلحة الأمريكيين تحرم عليهم أن يشتركوا فى النزاع الذى كان على وشك إغراق أوربا فى بحر من الدماء ، وإن كان لا يؤدى إلى إلحاق أى ضرر ببلادهم . إلا أن عواطف الشعب الأمريكى أعلنت نفسها فى قوة وعنف باتجاهها إلى جانب فرنسا . فلم يكن ثمة شىء غير خلق واشنطن الرصين وما يتمتع به هذا الرجل من حظوة كبيرة لدى الشعب ، يستطيع أن يمنع الأمريكيين من إعلان الحرب على إنجلترا . ومع ذلك فإن الجهود التى بذلها هذا الرجل العظيم الصارم لكبح أهواء مواطنيه التى كانت على الرغم من نبالتها بعيدة عن الكياسة ، كادت أن تحرمه المكافأة الوحيدة التى يطمع فيها ؛ وما هذه المكافأة غير محبة بلاده له ، فلا غرو أن عارضت الأغلبية سياسته ، ولكن الأمة كلها عادت فيما بعد واستحسنتها ووافقت عليها .

إذا لم يكن الدستور والحظوة لدى الجماهير قد عهدا بإدارة شئون البلاد الخارجية إلى جورج واشنطن ، فليس من شك فى أن الأمة الأمريكية كانت تختار فى ذلك الوقت هذه الإجراءات نفسها التى تتنكر لها الآن .

إن معظم الأمم - من الرومان إلى الإنجليز - التى أثرت فى مصائر العالم أعمق تأثير - بما فكرت فيه من المشروعات الجسام التى رأتها ثم أخرجتها إلى حيز الوجود هذه الأمم

كانت تحكمها مؤسسات أرستقراطية ، ولا عجب فى ذلك أن عرفنا أن لاشىء فى العالم يعدل الأرستقراطية فى المحافظة على الاستمساك بوجهة نظرها باستمرار . فقد يضلل الجهل الشعب أو تضلله فى جملته الشهوات ؛ وقد يتحيز الملك إلى رأيه أو يدفع إلى التردد فى مقاصده . هذا ، ولا يخفى أن الملك زائل ولكن الهيئة الأرستقراطية كثيرة العدد ، فلا يخشى عليها من أن تضللها الدسائس والفتن ؛ وعددها الكبير هذا ليس مع ذلك من الضخامة بحيث يجعلها تنساق مع نشوة الأهواء والنزوات البعيدة عن الروية والتفكير ؛ فالأرستقراطية هيئة مستنيرة ثابتة لاتموت أبداً[١] .

(١) هذا ما يراه المؤلف . فهو أرستقراطى الأصل والنشأة ولم يستطع أن ينسى أرستقراطيته هذه على الرغم من تحرره ومن إيمانه بأن الديمقراطية إنما جاءت لتستقر فى هذا العالم وتوجه شئونه كلها .